وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

المرجع: .....

قسم: القانون الخاص.

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الإداري

الشعبة: الحقوق

التخصص: قانون قضائي.

من إعداد الطالب(ة):

فغلول هناء

تحت إشراف الأستاذ(ة):

كعيبيش بومدين .

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	**مهيدي نوال**	رئيسا
الأستاذ(ة).	**كعيبيش بومدين**	.مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	**زواتين خالد**	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

نوقشت في : 17/ 06 /2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: فغلول هناء الصفة: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 413588960 والصادرة بتاريخ: 2024/11/28

المسجل بكلية: الحقوق و العلوم السياسية قسم: قانون قضائي

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الإداري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/17

إمضاء المعني

المصدقة على شرعية الامضاء
السيد/ة: فغلول هناء
ب.ت.و/ر.س: 413588960
صادرة في: 24/11/2024
2025 جويلية 07

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العامين، تبارك وتعالى، له الكمال وحده

والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه ورسوله الأمين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.

أحمد الله تعالى الذي بارك لي في إتمام عملي هذا، واتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى كل أساتذتي الأفاضل. الذين كان لهم الفضل في سلوك هذا الدرب الى والدي الذين افادوني ولو بكلمة في إعداد هذه المذكرة وكان لهم الفضل علي طيلة مشواري الدراسي

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف بن كعيبيش الذي كان داعما لي

الى كل زملائي وزميلاتي بالكلية

دون أن أنسى، كل من مدى لي يد العون في هذا العمل ليرقى الى المستوى المطلوب إنشاء الله.

إهداء

إلى من كانت الداعمة الأولى لتحقيق طموحي

إلى من كانت ملجأي ويدي اليمنى في هذه المرحلة

إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي

إلى القلب الحنون إلى من كانت دعواتك تحطني

ماما حبيبتي أحبك

الى من مهد طريق العلم لي

الى من انار دروب علمي بنور لا ينطفي

العزيز الذي سار في كل دروب وفي كل طريق حتى وصولي إلى هنا

الى ملهمي ومعلمي الأول

-ابي-

شكرا على صبرك وعلى حبك الذي أستمد قوتي منه

شكرا على كل شيء قدمته لي.

قائمة المختصرات:

ج: جزء

س: سنة

ص: صفحة

ط: طبعة

م: مجلد

ج ر: الجريدة الرسمية

مقدمة

مقدمة:

في ظل هذه الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم فإن التحول من الحكومة بصورتها التقليدية الى الإلكترونية أضحت من الضرورات الحتمية التي يجب أن تسعى الى تطبيقها كل دولة عصرية، تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية، ولا تتخلف عن هذه النهضة المعلوماتية، وذلك لما لها من الإيجابيات خاصة في مجال المرافق العامة، وما تقدمه من خدمات، ما يجعل التحول إليه أصبح حتميا، لما يلعبه من أدوار في سرعة الإنجاز، وتخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات الإدارية، فضلاً عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية وعلى رأسها الفساد الإداري.

وتعد الرقمنة اليوم إحدى أهم الموضوعات التي نالت اهتماما على ساحة الإعلام من جهة ومن جهة أخرى موضوعا عصريا يتصدر اهتمام الباحثين في القانون ومختلف جهات السلطات العامة في العديد من الدول التي تحاول تبني سياسات متعددة تخرج إلى مجال الازدواجية في تبني السياسات، ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الرقمنة.

وتسعى العديد من الدول إلى تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد عامة وخاصة بإدخال الرقمنة في مجال الإدارة لتصبح رقمية تستعد لكل معطيات السرعة والاقتصاد في الجهد ومجابهة إهدار المال العام، فالرقمنة إحدى الركائز الأساسية لبناء إدارات عامة تسودها الشفافية وفق دراسات جديدة تستهدف قطاع الإدارة والتي تجعل منها أكثر مصداقية وشفافية إلا من خلال الحاجة إلى الرقمنة في الإدارات العامة.

وكون هذا الخلل ينخرط في مضمون هذه الإدارات العامة تفطنت الدول النامية إلى السعي لتطبيقها كرقمنة عصرية تتلائم مع معطيات الظروف المحيطة بهذه الإدارات وتكيفها وفق ما يصلح وهذه الرقمنة العصرية وضرورتها، وكون هذا التجديد يتطلب تدارك جميع الملابسات التي

مقدمة:

تشتمل عليها هذه الإدارات العامة كونها لقيت صعوبات ومعوقات جعلت منها عملية شبه مستحيلة، وكونها تميزت بالضعف والبطء.

وحملت الدولة على عاتقها محاولة تجاوز هذه الصعوبات من خلال تذليل المشاكل التي وجدتها داخل الإدارات، وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية للإدارات وكونها تحتاج إلى دراسة وتمعن في تجهيزات الإدارة الرقمية من جهة ومن جهة أخرى في إمكانيات الإدارة من الموظفين إلى المسؤولين، وتنظر من ناحية الى متطلبات هذه الإدارة ومستوى وعي موظفيها في نجاح هذه العملية الرقمية للإدارة، وإيمانهم بنجاح هذا المشروع النابع عن سلطة سياسية إرادة كبيرة في مدى القدرة على تأثيرها، وبالتالي دراسة هذه البنية التحتية للإدارات العامة ضرورة لا بد منها من خلال تطوير كفاءة العاملين بها ورفع مستواهم وتحسينه بما يتماشى وتطبيق الرقمية فيها، ولعل أن الجزائر عرفت تطورات وظروف كثيرة جعلتها تتحول الى هذا في المعلوماتية، ونظر لوجود مؤشرات كثيرة خلقت نوع من الجاهزية للإدارة الرقمية في الجزائر.

ومن خلال سعي الجزائر للنظر في تسريع وتيرة تطبيق الرقمنة من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات الرامية إلى تفعيل رقمنة الإدارات العمومية، والذي أضحى موضوع الساعة في الدولة الجزائرية، ناهيك عن كون هذا المشروع الرقمي الإداري بدأ جديدا في الإدارات العامة لم تعرفها الجزائر من قبل إلا من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، وعرف المشروع الرقمنة الإدارية سنة 2013 تطورا فعالا في مختلف القطاعات، ولكن ونظرا لظروف أخرى سياسية، اجتماعية.....، سرعان ما ضعفت الوتيرة وفتحت مشاكل جديدة في الإدارات العامة كونها بدأت بطيئة و كانت نتائجها كذلك تفتقد للسرعة وللخبرة أمام الجاهزية لوضع ترسانة من القوانين من شأنها تغيير الأوضاع داخل صب الرقمنة الإدارية في اتجاه واحد.

مقدمة:

ومن خلال مشروع 2013 ظهرت تحديات كبرى وإرادة سياسية كبرى في المضي قدما نحو رقمنة إدارية جديدة في كامل أقطار الدولة الجزائرية وتحدي الصعاب والانتقال إلى مرحلة جديدة يسودها السرعة والاقتصاد في الجهد.

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع وتكمن في موضوع الرقمنة ومساهمتها في تعزيز شفافية إدارة الجزائر، يحضى بأهمية بالغة من حيث التحول الإدارة التقليدية الى إدارة رقمية وكذلك التخلص من معاملات الورقية ومكافحة الفساد الإداري بكل انواعه، حيث تسعى الجزائر التي تستهدف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات، تتميز بسرعة الإنجاز مع إمكانية اتاحتها للجميع في المناخ يكرس الشفافية ويحارب البيروقراطية وبالتالي تكمن أهمية دراستنا في مدى مساهمة الرقمنة في تعزيز الشفافية.

وتمثل مبررات اختيارنا لهذا الموضوع في اهتمام طلبة ورغبتها في تناول هذا الموضوع لما يكتسبه ممن أهمية بالغة وكذا إحداثية هذا الموضوع وعدم تناوله من قبل وصلاحية البحث فيه واهتمام بموضوع محاربة الفساد الإداري عن طريق الإدارة الالكترونية لتحقيق الشفافية والنزاهة والديمقراطية التي تمثل مرتكز النهوض وجودة الحكم وتكريس دولة القانون، وكذا يعتبر هذا الموضوع جديد يمكن البحث فيه وكذلك بالنظر الى الواقع العلمي نجد أن استخدام التكنولوجيا في تقديم وتسيير الاعمال من شأنه التقليل من الفساد بالرغم من اننا لم نجد إلا بعض التطبيقات في هذا المجال أملا نرى المزيد منه مستقبلا.

بالتالي في ظل ما يعيشه العالم من مرحلة متقدمة من مراحل المعرفة والتقدم العلمي المضطرب والتسريع في شتى المجالات خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث كان لها الدور الكبير في تقدم الإدارة والتحول من الإدارة التقليدية القائمة على الورق واليد العاملة الى إدارة إلكترونية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنفيذ كافة الاعمال بطريقة إلكترونية

مقدمة:

جد متطورة، ونظرا لما تقدمه الإدارة الالكترونية من مميزات تتمثل في حسن الأداء الإداري وتوفير الوقت والجهد والمال وفي ظل انتشار ظاهرة الفساد الإداري التي تعد من القضايا الشائكة التي تعاني من الدول خاصة الدول العربية والتي تأثر على شفافية العمل الإداري وثقة المواطنين بالموظفي

القائمين على مؤسسات الدولة، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة سعت الدول الى مكافحتها بمختلف الوسائل، إلا أن الغموض يبقى قائم حول إمكانية الحد من الفساد الإداري الكترونيا، أو بالأحرى القضاء على الفساد الإداري باستخدام التكنولوجيا ومدى فاعلية أساليب الفساد الإدارة الإلكترونية في تحقيق الديمقراطية وشفافية العمل الإداري، **فما دور الرقمنة والشفافية** في محاربة الفساد الإداري وتحقيق الشفافية في الجزائر؟

وللتوصل الى الهدف المنشود من هذه الدراسة ومعالجة الموضوع من مختلف جوانبه، استعملنا المنهج الوصفي التحليلي: هو المنهج الغالب والأكثر استخداماً في هذه الدراسة كونه المناسب لمعالجة هذا الموضوع، حيث اعتمدنا الوصف في تناول مفهوم الرقمنة، وكذلك عند وصف ظاهرة الفساد الإداري ومعرفة أهم مظاهره، ثم انتقلنا الى **مفهوم الشفافية من منظور التشريع الجزائري.**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة الى فصلين.

الفصل الأول كان تحت عنوان الإطار المفاهيمي للرقمنة والشفافية والفساد الإداري، بحيث تناولنا في المبحث الأول **ماهية الرقمنة والشفافية في القانون الجزائري** وقمنا بتقسيم المبحث الى مطلبين، في المطلب الأول تطرقنا الى **مفهوم الرقمنة ومجالات تطبيقها في الإدارة العمومية،** أما بالنسبة للمطلب الثاني **مفهوم الشفافية من منظور التشريع الجزائري،** أما بالنسبة للمبحث الثاني **الفساد الإداري في الجزائر وأثره على التنمية** بدوره قسمنا الى مطلبين، المطلب الأول بعنوان

مفهوم الفساد الإداري، أما بالنسبة للمطلب الثاني الذي كان بعنوان **أثار الفساد الإداري على التنمية في الجزائر**.

أما بالنسبة للشق الثاني من الفصل بحيث عنوناه ب**دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد**، تناولنا في المبحث الأول **دور الرقمنة لتعزيز الشفافية**، من خلال تقسيمه الى مطلبين الأول **الأليات الرقمية لتعزيز الشفافية**، أما الثاني فكان **الإطار القانوني للشفافية الرقمية في الجزائر**، أما بالنسبة الى المبحث الثاني فكان تحت عنوان **الرقمنة كأداة للحد من الفساد الإداري في الجزائر** دوره قسمنا الى مطلبين المطلب الأول **الحلول الرقمية لمكافحة الفساد الإداري** أما الثاني **تحديات معوقات الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر**.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للرقمنة والشفافية والفساد الإداري

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والقانوني للرقمنة والشفافية والفساد الإداري

لقد أحدث التطور السريع في الأنظمة و الشبكات الاتصال والنظم المعلومات عريضة لتطور الأنظمة الإدارية، حيث سعت الجزائر الى تطوير ادارتها بما يتلائم مع متغيرات العصر وبما يضمن أداء الوظائف المنوطة بها بكافة وجودة عالية، حيث تعد الرقمنة ضرورة حتمية لتسهيل الإجراءات وتقديم الخدمات بشكل سهل، واستفادة كل خدمات المجتمع دون تمييز لضمان تحقيق الشفافية الإدارية، ولقد قمنا من خلال هذا الفصل بالتحديد، واستطعنا تفعيل هاته المعلومات من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية الرقمنة والشفافية في القانون الجزائري.

المبحث الثاني: الفساد الإداري في الجزائر وأثره على التنمية.

المبحث الأول:

ماهية الرقمنة والشفافية في القانون الجزائري

إذا قمنا بالبحث عن الاسم المثالي الذي يوصف العصر الذي نعيش فيه، فلن نجد أنسب من العصر الرقمي أو الرقمنة، فالعالم سواء شركات خاصة أو مؤسسات حكومية تتجه بسرعة وبصفة مباشرة إلى الرقمنة في جميع أعمالها، وذلك لوجود مصلحة لمقدم الخدمة، ومصلحة أكبر للمستفيدين منها[1].

أما الشفافية الإدارية ظاهرة تشير الى تقاسم للمعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، ويظهر هذا من خلال المشكلات التي تعاني منها الإدارات في الدول النامية، العلاقة الوثيقة بين هذه طبيعة المشكلات والشفافية[2]، حيث تطرقنا في هذا البحث الى مفهوم الرقمنة وأبعادها القانونية ومفهوم الشفافية من منظور التشريع الجزائري.

[1] بنادي هشام، سعيدات عبد القادرمعمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكييف، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 28.

[2] سهيلة مهري، الملكية الرقمية في الجزائر(دراسة الموقع وتطلعات المستقبل)، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 83-84..

المطلب الأول:

مفهوم الرقمنة وأبعادها القانونية

تمثل الرقمنة إحدى أقوى التحولات النوعية الكبرى التي عرفتها قطاع المعلومات منذ أكثر من عقدين من الزمن، إذ استحدثت طرق جديدة لحفظ المعلومات وإتاحتها وهي تتمثل قلبا جذريا للأنظمة المعلوماتية.

الفرع الأول:

تعريف الرقمنة ومجالات تطبيقها في الإدارة العمومية

1-تعريف الرقمنة:

يعد مصطلح الرقمنة مصطلح حديث النشأة غير أن هناك العديد من التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح كان معظمها قد قدم تعريفات للحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية والرقمنة حيث تم تعريف الرقمنة بأنها مدخل جديد يقوم على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية وإنجاز الاعمال التنفيذية واعتماد الانترنت والشبكات الأخرى في تقديم الخدمات والسلع بصورة إلكترونية، بالإظافة الى تبادل المعلومات بين العاملين في

المنظمة بينها وبين الأطراف الخارجية، بما يساعد على اتخاذ القرارات ورفع كفاءة الأداء وفعاليته[1].

ولقد حظي هذا المصطلح بالتعريف من طرف المنظمات الدولية، حيث عرفها البنك الدولي بأنها: استخدام تقنية المعلومات من شبكات محلية وانترنت من قبل الإدارات لتقديم الخدمات الإدارية للمستفيدين بأسلوب أسرع وأدق بعيد عن البيروقراطية. وعرفتها منظمة التعاون والتنمية في مجال الاقتصادي بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وخصوصا الانترنت للوصول الى حكومات أفضل، أما ما تبناه الاتحاد الأوروبي بأنها: حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتقدم للمواطنين وقطاع الاعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للاتصال في الإدارات العامة لتحديث العمل الإداري من أجل توفير وتحسين الخدمات.

أما الأمم المتحدة عرفتها الإدارة الالكترونية بأنها مجموعة الإجراءات والتقنيات التي تعتمد على الاستخدام الأمثل لشبكة الانترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة والقوية والتي تساعد في اتخاذ القرار الإداري وكذا تسهيل الخدمات وضمان وصولها بشكل أفضل وسريع للمواطن.

ومن خلال تعاريف السابقة نستنتج بأن الرقمنة الإدارية هي منظومة رقمية متكاملة تهدف الى تحويل العمل الإداري التقليدي الى العمل الإداري الالكتروني، وتعني الابتعاد عن الأوراق واستخدام التكنولوجيا متطورة من اجل تسهيل نشاط الإداري، ولتعزيز حصول المواطنين وقطاع العمال على الخدمات والمعاملات الإدارية بسهولة وبسرعة[2].

[1] جمبية ذهبية، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، دراسة حالة بلدية خنشلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

[2] جمبية ذهبية، المرجع نفسه،

كما عرفت موسوعة مصطلحات المكتبات والمعلومات والحاسبات الرقمنة على أنها عملية خلق صورة تمثل الوثيقة أو الصورة الأصلية عن طريق تحويل الضوء المنعكس أو المنبعث منها أو إشارات رقمية يمكن تخزينها أو بثها وإدارة تكوينها للعرض على الشاشة كصورة إلكترونية.

أما إصطلاحاً فيعرفها شارلوت " شارلوت بيرسي Charlette Buresi " الى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري الى النظام الرقمي[1].

ويقدم " دوج هودج Doug Hodges " مفهوماً آخر تبنته المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، والكتب والمخطوطات والخرائط) الى شكل رقمي.

وبمعنى آخر هي عملية تحويل البيانات الى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني[2].

وفي نفس السياق عرف تيري كاني "Terry Kun " الى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها (من الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة) الى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي البيانات Bits والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند الى الحاسبات الألية، وتحويل المعلومات الى مجموعة من الأرقام الثنائية "يمكن أن يطلق عليها الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الإستناد الى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

[1] ليعير صالح، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة، رسال ماجيستر، دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020، ص 39.
[2] سعيد يقطين، من النص الى النص مدخل الى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت مركز الثقافي العربي، طبعة أولى، 2005، ص 2.

وتعرف موسوعة مصطلحات المكتبات والمعلومات والحاسبات الرقمنة على أنها عملية خلق صورة تمثل الوثيقة أو الصورة الأصلية عن طريق تحويل الضوء المنعكس أو المنبعث منها الى إشارات رقمية يمكن تخزينها أو بثها وإدارة تكوينها للعرض على الشاشة كصورة إلكترونية.

من خلال ما سبق نجد أن الرقمنة تعني في:

-في الحاسبات: تحويل البيانات الى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

-في نظم المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور والخرائط وغيرها من المواد التقليدية من شكلها التناضري الى الأشكال التي تقرأ بواسطة الحاسوب الألي، أي الى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسبح الضوئي وعن طريق الكاميرات الرقمية.

2- مجالات تطبيقها:

متطلبات إدارية وتشريعية: تحتاج كل الإدارات سواء في المنظمات التعلمية وغير التعلمية الى التخلص من الإجراءات البيروقراطية والروتينية المعيقة لكل تطور وتجديد في الأساليب المتبعة لهذه المنظمات، حيث هناك ضرورة للمتطلبات التالية:

- نشر التوعية الشاملة بين الموظفين بأهمية الإدارة الالكترونية.
- توفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعيه شبكة واسعة، مستوعبة للكم الهائل من الاتصالات دون اهمال التجهيزات الأخرى من المعدات وأجهزة وحاسبات ومحاولة توفيره واتاحته للأفراد والمؤسسات[1].

[1] حسن سالم، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي، النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني: واقع-تحديات-افاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، ص 04.

- توفير الإدارة السياسية، حيث يكون هناك مسؤول او لجنة محددة تتولى الاشراف على تطبيق وتقييم المستويات.

وهنا نجد أن متطلبات الإدارية والتشريعية تساعد على تطبيق الإدارة الالكترونية قصد تطوير العمل الإداري بالجامعة، وغياب هذه المتطلبات يؤدي الى ضعف وقصور في تطبيق الإدارة الالكترونية.

***المتطلبات البشرية:**

يعد العنصر البشري من أهم العناصر في المتطلبات إذ انها لن تتمكن من تحقيق أهدافها حتى وإن امتلكت أضخم المعدات والألات والأجهزة دون وجود العنصر البشري الذي بدوره يحقق التفاعل بين العناصر، لذا لابد من تأهيل العناصر البشرية تأهيلا جيدا أو على مستوى عالي من الكفاءة[1].

***المتطلبات التقنية والتكنولوجيا:**

توفر بنية تحتية للاتصالات اللاسلكية والسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى، والتي تتمثل في مختلف المكونات المادية من الأجزاء الملموسة في النظام والمستخدمين في ادخال ومعالجة وإخراج البيانات والمعلومات.

[1] منصف شرقي، حسان بوزيان، الإدارة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الجزائرية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 237.

***المتطلبات السياسية:**

من خلال وضع استراتيجيات وخطط التأسيس حيث تتطلب تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ الخطط لمشروع الإدارة الالكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية للدراسة، ووضع المواصفات العامة ومقاييس الإدارة الالكترونية والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة وتحديد منافذ الإدارة الالكترونية.

الفرع الثاني:

الاطار القانوني للرقمنة

نتاجا لما فرضه الواقع المعاصر من انتشار هائل لنظم تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد على البدائل الرقمية، مستغنية بذلك عن الكتابة على الورق. تحت الضغط الكبير لتغلغل تقنية المعلومات في مختلف مناحي الحياة، بدأت على الصعيد القانوني تصاغ العديد من التساؤلات، ولا جدال على الاطلاق في أن أهم هذه الإختراعات في عصرنا الحديث جهاز الحاسوب أو الكمبيوتر، فمن إختراع هذه الألة وتمازجها مع شبكات الاتصال، نتسأل عن كيفية حماية الحياة الخاصة في مواجهته، وكيفية حماية برامجه وتشمل المحاور الأولية المقترحة لمشروع قانون الرقمنة كلا من الإدارة الرقمية والتواصل الحكومي الرقمي، الخدمات العمومية الرقمية، الاقتصاد الرقمي شاملا التجارة الإلكترونية والحماية الاستهلاكية. الابتكار وزيادة الأعمال الرقمية والشمول المالي، المجتمع الرقمي والمعاملات الرقمية من خلال حماية الأطفال ومقومات المجتمع من تأثير تكنولوجيا

الإعلام والاتصال، التنظيم للتكنولوجيا الناشئة على غرار الذكاء الاصطناعي، المحتوى الرقمي وأخيرا هيئات الضبط[1].

فيجب أن يستفيد الانسان أو المجتمع من منافع الذكاء الاصطناعي وقد يكون منافسا له أو ضحية لأحداث لا يعالجها القانون.

الذكاء الاصطناعي هو فرع من فروع العلم، يهتم بالحالات التي حل ذلك النوع من المسائل التي يلجأ الانسان من حلها ذكائه.

وهو مصطلح إزداد استخدمه مؤخرا في ظل النهضة التقنية التي يشاهدها العالم في مجال تطوير الآلات رغم أن " الذكاء الإصطناعي" في القرن الواحد والعشرون أصبحت أبحاث الذكاء الإصطناعي على درجة عالية من التخصص، مما اسهم في انقسامه الى مجالات فرعية مستقلة.

معظم هذه المجالات اتفقت في أن الألة الذكية يجب أن يكون لها القدرة على التحكم، الاستنتاج، ورد الفعل، على ظروف لم تبرمج عليها.

وفي كثير من الحالات يرتبط مصطلح " الذكاء الاصطناعي" بالآلات ككل، ولكن برنامج الحاسوب التي يتم تثبيتها على هذه الأجهزة، والتي تتسم بسلوك وخاصيات تقنية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية، وأنماط عملها وهذا الأمر منطقي حيث أن الأدلة أو الجهاز نفسه يشابه جسم الإنسان في الوقت الذي يقوم به العقل البشري بكافة الوظائف المتعلقة بالتفكير، إتخاذ القرار وحل المسائل[2] .

[1] ماديو ليلى، الرقمنة في إطار القانون رقم 22/18 آلية تعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد التاسع، العدد الأول، ص

[2] عائشة عبد الحميد، المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، يناير 2021، كلية الحقوق جامعة الطارف، الجزائر.

المطلب الثاني:

مفهوم الشفافية في التشريع الجزائري

عرفت الشفافية على أنها مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظوره ومفهومة بشكل أكثر تحديدا ومنهجية في توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة معلومة للجميع من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة.

حيث أشارت المادة التاسعة من التعديل الدستوري لسنة 2020 في مطتها الخامسة على ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية.

وعليه فإن تفعيل مبدأ الشفافية في التسيير في مختلف أوجه نشاط الإدارة والأجهزة الرسمية وعلاقاتها بالجمهور لمن شأنه أن يؤسس لنظام معلومات واضح معلن قوامه الوضوح، وهذا الأمر يولد لا شك علاقة متينة بين المواطن والإدارة أساسها النزاهة والصدق في المعاملة وهو ما يؤدي في النهاية إلى رفع نسب ومعدلات ثقة الإدارة بالمواطن مما يدعم علاقة الحاكم بالمحكوم[1].

[1] عائشة عبد الحميد، المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، المرجع السابق، ص

الفرع الأول:

تعريف الشفافية وأهميتها في الإدارة العمومية

وسوف نتطرق في هذا الفرع إلى نقطتين، تعريف الشفافية –أولاً– وأهمية الشفافية –ثانياً–.

أولاً: تعريف الشفافية

تعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء.

الشفافية من وجهة نظر خبراء الصندوق النقد الدولي هي الانفتاح على الجمهور في ما يتعلق:

–هيكل وظائف القطاع العمومي وأهداف السياسة الاقتصادية.

–حسابات القطاع العام التي من شأنها تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية[1].

–حشد تأييد قوي للسياسات الاقتصادية من جانب الجمهور الذي سيكون على علم تام بمجريات أمور الشفافية في جميع مراحل إعداد الميزانية من مراقبة الحكومة ومحاسبتها الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع العمومي من خلال تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية فالإنعدام يؤدي إلى عدم استقرار وعدم الكفاءة وعدم العدالة أيضاً.

[1] الطوخي سامي محمد، الإدارة بالشفافية للتنمية والإصلاح الإداري، دراسة مقارنة، 2006، دار النهضة العربية، ص 51.

وفقا دراسة FOLSCHER الصادرة عن مبادرة الشفافية والمساءلة التابعة لمؤسسة المجتمع المفتوح في عام 2010 لا يعادل مفهوم شفافية الموازنة العمومية مفهوم الإفصاح عن مكوناتها وإنما يمتد ليشمل قياس مدى كون كافة المعلومات والبيانات المرتبطة بالموازنة العمومية في الدولة متاحة ومفصح عنها بشكل مقروء ودقيق، ويسهل الوصول إليه في زمن مناسب، ويقصد بالمعلومات هنا كافة أنواع المعلومات المتعلقة بالأنشطة والقواعد والخطط والعمليات المالية.

وفق دراسة KOPITS و CRAIG عام 1998 فقد تم تعريف شفافية المالية بالانفتاح تجاه العامة في كل ما يتعلق بهيكل الجهاز الحكومي وإداراته وخططه المالية وحسابات كافة مكونات القطاع العام سواء التقديرية أو النهائية.

هناك من يعتبر الشفافية أسلوبا علميا لمكافحة الفساد فعرفها " صلاح زرنوفة" من زاوية صنع السياسية العامة وتنفيذها بأنها آلية الكشف عن الفساد بأن يكون الإعلام والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ.

ويرى جيمس أندرسون أن الأفراد يلعبون دورا مهما ومباشرا في صياغة السياسية العامة، وعليه فإن الدولة ملزمة بالإعلان عن سياستها والتعويل على دور المواطن في المشاركة بصنع تلك السياسة في إطار الشفافية والتعاون، بغية التواصل لتحقيق أهداف السياسية العامة والمالية التي لها تأثير مباشر على حياة الأفراد[1].

ما يمكن ملاحظته من خلال التعريفات السابقة أنها وإن اختلفت باختلاف وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحاسبية، فإن القواسم المشتركة بينها في النظر إلى الشفافية تكمن في:

-الصراحة والنزاهة والوضوح في العلاقات مع الجمهور.

[1] عمار بوضياف، القرار الإداري (دراسة تشريعية، قضائية فقهية)، الجزائر، دار الجسور للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2007، ص 139.

-وضوح التشريعات وموضوعيتها وانسجامها ومرونتها مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

-نشر المعلومات وسهولة الوصول إليها بالنسبة للجميع.

-شفافية العلاقات الرأسمالية والأفقية في أركان العمل السياسي.

-جوهر نجاح التنمية المستدامة والمشاركة في اتخاذ القرار.

-جوهر مرتبط بالموائمة بين الإفصاح والمصداقية والوضوح والمشاركة[1].

ومن بين الجهات التي حاولت وضع تعريف الشفافية نجد البنك الدولي، حيث يعرفها في إدارة الأموال العامة بأنها:" الانتشار الدائم والحقيقي المتواصل للمعلومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقت ظهورها حول المستثمرين بالقطاع الخاص، والذين يستخدمون القروض وأموال الإتمان العامة. وكذلك المعلومات حول تمويل الخدمات الدولة وإدارة السياسة المالية والنقدية وأيضاً أنشطة المؤسسات المالية.

حيث أعطى الدكتور سامي الطوخي المعنى الضيق للشفافية بأنها:" أن تعمل الإدارة العامة فيبرز من زجاج كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور، وتتضمن الأنظمة التي تعمل من خلالها الإدارة الوسائل اللازمة التي تضمن العلم والمعرفة للكافة بحقيقة أنشطتها وأعمالها بالإفصاح والعلانية والوضوح وبالتالي القدرة على استخبارها ومحاسبتها.

ومنه نستخلص أن الشفافية الإدارية تعني الشيء الشفاف أي ما لا يمنع الرؤيا أو ما لا يحجب، أو ما يمكن الرؤيا من وراءه وتعني الوضوح.

[1] علي خطار شنطاوي، موسوعة القضاء الإداري، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 561.

تناول الباحثون تعريف الشفافية الإدارية حيث تسعى للوصول الى معنى واضح لها خاتماد الى تعريف برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (pogar): فإن الشفافية الإدارية تعني اعلان وتقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تسمح لمن لهم مصلحة في هذا الشأن، والتي قد تلعب دور حاسم في الكشف عن المساوئ وحماية المصالح، وكما تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على مستوى العام، كما تمتلك قنوات الاتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول المواطنين.

كما عرفتها الباحثة يمنى أحمد عتوم الشفافية:" بأنها منهج عمل يقوم على الوضوح والعقلانية والمشاركة في اتخاذ القرارات، والخضوع الإدارية للمسائلة والمراقبة المستمرة من خلال وفرة المعلومات وانفتاح قنوات الاتصال، ومعرفة آليات اتخاذ القرار واتباع تعليمات و إجراءات إدارية واضحة وسهلة لإنجاز الأعمال داخل المؤسسة وخارجها[1].

فالتعريف الواسع لمصطلح الشفافية يعني الإلتزام الإدارة باشتراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة التي تمارسها لصالح الجمهورية مع الإلتزام باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي تضمن تزويد المواطنين بالمعلومات الصادقة عن جميع أنشطتها وأعمالها ووظائفها، وإعلان الأسباب الواقعية والقانونية الدافعة لها وتقوم بإيضاح طرق وإجراءات مساءلة الإدارة عن جوانب القصور أو المخالفة وإقرار حق عام باطلاع والوصول غير المكلف والسهل المعلومات ووثائق الإدارة كأصل عام.

[1] ربيع نصيرة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ شفافية، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 08، الجزائر، 2017، ص 966-965.

ثانياً: أهمية الشفافية

بما أن الشفافية تكمن في أنها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين فإنها تمكن من :

-تحقيق المصلحة العامة.

-إنعاش السوق المالي.

-تسهيل جذب الاستثمارات وتشجيعها.

-تعد عامل استقرار أساسي قوي.

-عنصر مهم في مكافحة الفساد فالعلاقة بين الشفافية والفساد علاقة عكسية، بمعنى أنه كلما توفرت الشفافية قبل الفساد كلما غابت الشفافية زاد الفساد والفساد لا يستشري إلا في غياب الشفافية[1].

-تعمل الشفافية على المشاركة في اتخاذ القرارات وتسمح بتوعية المواطنين واطلاعه مع الخيارات المتاحة وتحقيق العدالة في تقييم أداء العاملين[2]

1-الديمقراطية

تعتبر الديمقراطية نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة ووفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة تعتمد الديمقراطية على عدة مبادئ أهمها مبدأ حكم الشعب، التعددية الحزبية، مبدأ تقييد السلطة والأهم

[1] فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتورة الفلسفة في العلوم الأمنية، ص

[2] مذكرة تخرج ضمنا استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، المرجع السابق، ص 24، 27.

سلطة القانون، هذا ما يعزز ممارسة الشفافية، بحيث احترام هذه المبادئ وهذا ما يخدم سياسة الحد ومكافحة الفساد في الدولة.

2-النزاهة والمحاسبة

وتعرف النزاهة على أنها عبارة عن مجموعة القيم والمعتقدات والسلوكيات المفروض تواجدها في مجال العمل العام والخاص، وهي من الصفات الخلفية التي ترتبط بجودة العمل ولها علاقة مباشرة بالعاملين، حيث تورث الاطمئنان والثقة للمسؤولين وتشكل القدوة للمرؤوسين.

ووفق معيار النزاهة يجب أن يتحلى المسئولين في القطاع العام بقيم عالية يلتزمون بها عند اتخاذ القرارات، وتحكم تصرفاتهم وسلوكياتهم المختلفة داخل المنشأة مع ضرورة توفر الأمانة والاستقامة في التصرف بالأموال العامة والشأن العام.

كما أن النزاهة تعتمد على فعالية أطر الرقابة وتتأثر بالتشريعات ذات العلاقة كمدونات القيم وقواعد السلوك الوضيفي[1].

3-الثقة والتمكين

بنية الثقة لها متطلبات مثل: الوضوح والإجماع حول ما يحقق النجاح، ووصول مفتوح إلى المعلومات من قبل العامة، ومن مزايا الثقة تحسين العلاقات الشخصية والانفتاح وتعزيز الشعور بالرضا، حيث تعمل الشفافية على خلق الثقة بين المعنيين.

[1] هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول، ص 76.

بالنسبة للتمكين يمكن أن نعرفه على أنه التفويض ومشاركة الموظفين وتعزيز الشعور بالكفاءة الذاتية بين أعضاء المنظمة من خلال إزالة العوائق وتزويدهم بالمعلومات وإشراكهم في صناعة القرار.

أما على المستوى الخارجي يتطلب الأمر نشر المعلومات عن المؤسسة للسماح لمن لهم مصلحة في المنظمة للاطلاع عليها، وهذا كله يتطلب توفر درجة عالية من الإفصاح والوضوح والمشاركة والمصداقية وهذا هو جوهر الشفافية[1].

4-الإفصاح

عرف الإفصاح بأنه وضوح ما تقوم به المنظمة ووضح علاقتها مع المواطنين (المنتفعين بالخدمة ومموليها) وعلانية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

فضلا عن ما تقدم يمكن القول بأن الشفافية والإفصاح هما نقيضا الغموض والسرية ولأن الشفافية تتركز بدرجة أولى على شفافية المعلومات، فإن الإفصاح عنها إنما يعتمد على مدى توافرها بخصائصها المطلوبة ذلك أن الشفافية والإفصاح، وهما منظومة متكاملة لتوضيح الأنشطة المختلفة للمنظمة وخططها المستقبلية.

[1] هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، المرجع نفسه، ص 79.

الفرع الثاني:

النصوص القانونية التي تعزز الشفافية في الجزائر

أصدر المشرع الجزائري مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية لمكافحة الفساد فأصدر القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في تسيير القطاعين العام والخاص، وبموجب المادة 7 منه تم إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد. ولقد أكد المشرع الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2016على إنشاء هذه الهيئة كمؤسسة دستورية استشارية، تتولى اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد وتجسيد النزاهة والشفافية في تسيير الأموال العمومية، ثم قام المشرع الدستوري بتغيير تسمية الهيئة وأصبحت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، وأصبحت مؤسسة دستورية رقابية لكونها جاءت ضمن الباب الرابع المتضمن " المؤسسات الرقابية" وتم تنظيمها وتحديد تشكيلتها وصلاحيتها بموجب القانون 22-08 توجه المشرع الدستوري بإنشائه للسلطة العليا الى السعي نحو تجسيد الشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته[1]، وحسب ما جاء به الدستور المعدل ل 2020 في الباب الرابع / الفصل الرابع للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالمواد التالية:

المادة 204: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة مستقلة.

[1] نوال مازيغي، النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 510/509.

المادة 205: تتولى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على الخصوص المهام الأتية:

- وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها.

- جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة.

- إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات، وإصدار أوامر، عند الاقتضاء، للمؤسسات والأجهزة المعنية.

- المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد.

- متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد.

-إبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها.

- المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية ومكافحة الفساد.

-المساهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد.

- يحدد القانون تنظيم وتشكيل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا صلاحيتها الأخرى[1] .

[1] دستور الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82 ل 30 ديسمبر 2020.

المبحث الثاني:

الفساد الإداري في الجزائر وأثره على التنمية

ظاهرة الفساد هي من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات كافة، وهي أهم القضايا التي لا زال يدور حولها الجدل العالمي، فالحقيقة لا تكمن في المجتمعات التي تتسم بالفساد بل تكمن هذه المشكلة في انتشار وتنوع واتساع رقعة الفساد الأمر الذي يؤثر سلبا على المجتمعات والدول سواء منها المتقدمة أو حتى المتخلفة.

ونتيجة لهذه الأثار السلبية التي خلفتها ظاهرة الفساد الإداري وتطورها الرهيب والسريع الذي أخرجها من النطاق المحلي ليدخلها النطاق العالمي وقد أصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام ونقطة حوار لدى الباحثين في المجالات وهذا أدى الى تعاون الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة من خلال العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية.

وخلافا للمنظمات والهيئات وحتى الاتفاقيات فقد جاءت الديانات السماوية وغيرها من النظم الوضعية التي خلت منذ أكثر من 1400 سنة أي 14 قرن تحمل طياتها ومن خلال تعاليمها الدينية أو توجيهاتها الأخلاقية جملة من المبادئ والأحكام التي تدعو الى مكافحة الفساد إلا أن هذه الأخيرة استمرت مع استمرار ضعف النفس البشرية وطغيان حب المادة والتملك، وهذا ما جعل معظم الدول التي تعاني من الفساد تتخلف في جميع المجالات رغم شعارات الإصلاح التي تبنتها والتي تندد بالفساد ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف أكثر على ظاهرة الفساد الإداري وذلك بالتطرق الى العناصر التالية:

-تعريف الفساد الإداري.

– أنواع الفساد الإداري.

–دوافع الفساد الإداري واثاره[1].

المطلب الأول:

مفهوم الفساد الإداري وأشكاله وفق التشريع الجزائري

توحي كلمة الفساد عادة بالأضرار التي تلحق بالمجتمع وكذلك بالأضرار التي تلحق الأفراد، وقد خلص "كليتجارد" في دراسة له الى أن:" معظم الفساد يضر بمعظم الناس في معظم الوقت، غير أن كل أنواع الفساد تعود بالفائدة على شخص ما، وإلا ما كان ليحدث، وفي بعض الأحيان تتوزع الفوائد على نطاق واسع". وهناك من يحاول تبرير الفساد حيث يسمونه "فسادا منتجا"، إذ يرى بعض الدارسين أن الفساد قد يسهم بخلق مناخ ملائم للاستثمار، لأنه يمكن من الحصول على التراخيص لإنشاء المشاريع والصناعات التي لا يمكن تجاوز عقبات الروتين والتعقيد في إصدارها إلا من خلال تقديم الرشاوى والمنافع لبعض أصحاب النفوذ القادرين على استصدارها بوسائلهم الخاصة.

وعموما يجمل" **عبد الخالق فاروق**" أثار الفساد في قوله:"....**من المنظور الاقتصادي البحث يشكل الفساد هدرا للموارد التي تتسم بالندرة، خاصة في البلدان النامي، وفي المنظور التنموي الأوسع يعطل الفساد فرص التراكم الاستثماري المنتج في الأصول البشرية والمادية، ويقوي من قيم وسلوك الربح السريع من خلال توظيف الريع على القلة من وجهي القوة (السلطة والثروة)،**

[1] ابن منظور سلمان العرب، الجزء الأول، إحياء التراث العربي، بيروت 1988، ص 1059.

بدلا من العمل المنتج المحقق للصالح العام، ويساعد انتشار الفساد على زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الثروة، مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، وعلى وجه الخصوص، يوطد استشراء الفساد من أسس سوء الحكم من خلال قيام تزاوج خبيث بين السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس في تهميش الغالبية أو إقصائها".

يعرف الفساد على أنه" سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول على/أو إعطاء ميزة من اجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة"[1].

كما يعرف على انه:" خلل في منظومة الحقوق والواجبات في المجتمع، يعطي أفرادا أو جماعات حقوقا غير مستحقة على حساب الافتئات من حقوق الآخرين، أو يعفي مجموعة معينة من الواجبات أو الخضوع للقوانين المتفق عليها في المجتمع نتيجة لاقترابهم من السلطة أو قدرتهم على التأثير فيها بالمال أو غيره".

ويعرفه "أحمد هيجان" بأنه:" ظاهرة عالمية تتضمن استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف لشرع والأنظمة الرسمية سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف نفسه أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد أو المؤسسات من داخل أو خارج الجهاز الحكومي"[2].

[1] سامر مظهر، كتاب الفساد أسبابه نتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه، سلسلة فقه المعاملات، ص

[2] بوشو محمد نجيب، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية-مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس ، المدية، ص 235-236.

الفرع الأول:

تعريف الفساد الإداري في القانون الجزائري

لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وكذا اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته، المعتمدة في 12 جويلية 2003. بمابوتو، وهو الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري الى استحداث قانون خاص بجرائم الفساد أطلق عليه تسمية قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الصادر في 20 فيفري 2006.

ويجدر التنبيه الى أن القانون مستمد في جوهره من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد جاء تعريف الفساد في هذا القانون (06-01) على شاكلة ما جاء في اتفاقية ميريدا حيث اكتفت المادة 02 من هذا القانون في تعريفها للفساد بنصها في فقرة "أ" على أن الفساد هو:" **كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون**"، ثم اعتمدت في الفقرة "ب" وما بعدها من ذات المادة على تعريف الموظف العام الوطني و الأجنبي الدولي.

وبالرجوع إلى الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، نجد بان المشرع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال واعتبرها جرائم فساد وصلت الى أكثر من 20 جريمة وهي:

-جريمة رشوة الموظفين العمومين.

-جريمة الإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم.

-جريمة استغلال النقود.

-جريمة إساءة استغلال الوظيفة.

-جريمة التلاعب في الصفقات العمومية.

-جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية.

-جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات.

-جريمة الإثراء غير المشروع.

-جريمة تلقي الهدايا أو المزايا غير المستحقة.

-جريمة التمويل الخفي للأحزاب السياسية[1].

-جريمة الرشوة في القطاع الخاص.

-جريمة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

-جريمة تبييض العائدات الإجرامية.

-جريمة إخفاء العائدات الإجرامية.

-جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة.

-جريمة عدم الإبلاغ عن الجرائم.

والملاحظة هنا أن المشرع الجزائري ومن خلال هاته الجرائم كلها، قد أحسن تفصيل اتفاقية ميريدا لمكافحة الفساد. ويكون بذلك قد كفل عدم التعارض بين القانون الدولي والقانون الداخلي، كما ضمن عدم تغطية أي جرائم الفساد[2]، وفي هذا الصدد نجد أن الفساد هو: إساءة استعمال العامة للكسب الخاص.

[1] بوشو محمد نجيب، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر، المرجع السابق، ص 237.

[2] يحي مناصري، قياس الفساد وتحديد أثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2012، ص 24.

وهو أيضاً: استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية أو غير مالية، وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية.

وقد عرفه Caiden بأنه: سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية.

كما عرف الفساد بأنه خروج عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وعن القانون والنظام وعدم الالتزام بهما، أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية، اقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة[1].

جدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للفساد، يكاد يكون شبه اتفاق بين أفراد المجتمع على أن معنى الفساد هو السرقة والنهب، ويتجه الاستخدام الشعبي الى ربط الكلمة وبمفهوم الكبار بمعنى أصحاب السلطة، حيث يرى عامة الناس أن الفساد منتشر بين فئة واحدة في المجتمع وهم أصحاب الجاه والمناصب الكبيرة، كما ينظر كثير من الناس الى الفساد على أنه الأشياء الملوثة والقذرة وغير الصالحة للاستخدام إن ظاهرة الفساد الإداري من المفاهيم المتداولة في مختلف المجتمعات والدول وخاصة خلال السنوات الأخيرة.

هناك للفساد معنى عام ومعاني خاصة ففي إطار المعني العام يمكن البدء بالمفاهيم اللغوية التي تساعدنا على الانطلاق في تفسير معنى الفساد. فلفظ الفساد في اللغة العربية مصدر فعلها فسد، فساداً هو البطلان[2]، فيقال فسد الشيء وأي بطل أضمحل كذلك تعني كلمة الفساد الابتداع واللهو واللعب وأخذ المال ظلماً كما يحمل معنى أخذ المال ظلماً.

[1] روابح إلهام شهرزاد، ملخص محاضرات مقياس قانون مكافحة الفساد، تخصص قانون الأعمال، جامعة البليدة2.
[2] ترقي يونس، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الخدمة العمومية رسالة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 35.

أما المعاني المختلفة لهذه كلمة في كل من اللغتين الفرنسية و الإنجليزية كلمة الفساد في اللغة الفرنسية لها أربعة عشر مرادفاً، حيث ترد أحياناً بمعنى الهبوط والذل والهوان (Avilissement) وأحياناً أخرى بمعنى سوء وتدهور الأوضاع (pouriissement) وأحياناً بمعنى الفسوق، (moralité) الإغراء والإغواء (subordinations) .

-كما ورد لفظ الفساد في القرآن الكريم في قوله تعالى:" **ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس**"[1]، والمقصود بالفساد الطغيان وعصيان لطاعة الله وأن لمرتكبيه الخزي في الحياة وعذاب الشديد في الآخرة، ولقد ورد أكثر ألفاظ الفساد في القرآن الكريم متعلقاً بذكر الموضوع وهو الأرض، قال الله تعالى:"**ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها**"[2].

ومرة القرى وهي البلدان والإقليم والمدن يقول الله تعالى:" **إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها**"[3]، ومرة في البلاد لقوله تعالى:" **الذين طغوا في البلاد (10) فأكثروا فيها الفساد (11)**[4].

وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على عموم وسعة ما يشمله موضوع الفساد، فظاهرة الفساد التي يشير إليه القرآن الكريم ليست ظاهرة فردية أو شخصية أو محدودة بمجتمع معين أو لحاجة ما وإنما هي ظاهرة تعم المجتمع بأكمله.

وبعد التعرف على الأوضاع التي ورد فيها لفظ الفساد ومشتقاته، نتطرق الى معاني و مدلولات الفساد من خلال آيات القرآن الكريم، فالقرآن اشتمل مصطلح الفساد بمعنى أوسع مما هو وارد في التعريف اللغوي أو الاصطلاحي، ليشمل الفساد العضوي والسلوكي و الحكمي والأمني الإداري والمالي.

[1] سورة الروم، الآية 41.
[2] سورة الأعراف الأية 56.
[3] سورة النمل، الآية 34.
[4] سورة الفجر، الآية 10-11.

الفرع الثاني:

أشكال الفساد الإداري في الجزائر

إن الفساد الإداري ظاهرة عامة انتشرت بشكل سريع في جميع القطاعات بدون استثناء، مما ساهم في تردي وضع الإدارة الجزائرية وأثر على دورها في تقديم مختلف خدمتها للمواطنين، خاصة بعدما انتشرت ظاهرة الفساد وصارت تشكل في حد ذاتها نظاما غير مقنن. وللفساد الإداري مظاهر وأشكال مختلفة ومتباينة في درجة خطورتها وعمق آثارها تتفاوت من مجتمع لأخر، فالفساد في الدول المتقدمة يختلف عن الفساد في الدول النامية الذي أصبح منتشرا في أجهزتها الإدارية المختلفة، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تشهد نموا سريعا لظاهرة الفساد الإداري، ومظاهر هذه المعضلة في الإدارة الجزائرية كثيرة عديدة ومتشبعة.

***-الرشوة:**

اصبح الفساد والرشوة صنوان يمثلان اعظم الاخطار التي تهدد الاقتصاد والتنمية وتركيبة للمجتمع برمته بل ان آثار ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية لا يقل خطرها وانعكاساتها السلبية على امن الدول ومواطنيها. وباعتبار الفساد أخطر داء أصاب الإدارة الجزائرية، فقد عرفت منحنى تصاعديا واستفلحت بشكل لافت، وأصبحت العملة المتداولة في كل تعاملات المجتمع بداء باستخراج وثيقة إدارية وصولا الى ابرام الصفقات الكبرى. وإذا كانت الرشوة تشكل جريمة اعتداء على ثقة المواطن. وعادة ما يلجأ إليها بعض الموظفين من خلال استغلال نفوذهم الوظيفي وذلك بتعقيد الإجراءات في وجه المواطنين الذين يضطرون في النهاية الى دفع الرشوة لتسهيل الحصول على الخدمة وتسريع الإجراءات[1].

[1] جاب الله شافية، المرجع السابق، ص 102-103.

***-الاختلاس:**

تعتبر ظاهرة الاختلاس من أبرز مظاهر الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، إذ أصبحت مهنة جديدة لها مختصيها في الميدان استغلوا مناصبهم الحساسة لتحوي أموال الأمة الى جيوبهم المثقلة بأموال الحرام غير مبالين بالعواقب الوخيمة على الدولة والمجتمع، وهذا ما عاشته الجزائر خلال سنوات الجمر قد ساعد العديد من المستفيدين الذين حاولوا تحقيق مكاسب مالية كبيرة مستغلين في ذلك غياب الرقابة والمحاسبة، خاصة وأن القضية الأساسية للنظام السياسي حينها كان تحقيق الاستقرار[1].

***-التسيب الإداري:**

تعد هذه الظاهرة من الأمراض المنتشرة في الإدارة الجزائرية، وهذا ما يعني إساءة استخدام الوقت. ولذا فإن التسيب عادة ما يحدث عندما لا يحضر العامل ليمارس عمله في الوقت المحدد للعمل، وهذا مع تواطؤ بعض المسؤولين عن تسجيل لدخول والخروج من العمل أو استغلال فرصة تأخر بعض المسؤولين وانصرافهم المبكر، وهي ممارسات يومية طبيعية عند غالبية المسؤولين في الإدارة الجزائرية، وبالتالي فإن حالات التسيب تكثر عندما تغيب الرقابة الإدارية والمحاسبة.

***-التحيز والمحاباة:**

[1] جاب الله شافية، المرجع السابق، ص 102.

هو نمط سلوكي ينطلق من دوافع عنصرية أو إقليمية أو طائفية تقوم على التمييز بين المواطنين وبين المناطق أو بين شرائح المجتمع، وتؤدي الى تفريق الصفوف وشق الوحدة الوطنية وغرس العداء في النفوس وتأليب المواطنين بعضهم على بعض وإضعاف ثقتهم بنزاهة الإدارة.

***-البيروقراطية:**

تعد البيروقراطية مرضا خطيرا وذلك نتيجة ما صاحبها من جوانب سلبية (التعقيد، المركزية، التمسك بالروتين الوظيفي وعدم المرونة، البطء في اتخاذ القرارات، الالتزام الحرفي بالقانون وغيرها)، وبالتالي فهي تصور لنا عالما مملوءا بالأوراق وبعدم المسؤولية وبالتعطيلات وأحيانا بالطغيان والاستبداد.

***-إساءة النفوذ واستغلال المنصب العام:**

تعد ظاهرة استغلال السلطة والنفوذ من أهم مظاهر الفساد الإداري الجزائرية، وهذا ما جعل النظام الإداري الجزائري يبدو على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقارب والحاشية، كل ذلك من أجل المحافظة على المراكز والامتيازات المرتبطة به.

استنادا الى ما سبق، فقد أوضح أحد الباحثين أن انتشار هذه الظاهرة فقد الدولة مصداقيتها وأفقد المسؤول أيا كان موقعه هيبته مركزا على أن الأزمة التي تعرفها الجزائر أخلاقية بالدرجة الأولى[1].

[1] نفس المرجع، ص 103.

المطلب الثاني:

آثار الفساد الإداري على التنمية في الجزائر

ترتبط السياسة المالية المحلية بالتمويل المحلي والذي يعتبر أداة لتحقيق التنمية المحلية على مستوى المقاطعات الإقليمية في الجزائر، فالتمويل المحلي بمثل كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل مشاريع تنموية على مستوى المحلي، وفي هذا الشأن تعتبر البلدية والولاية مسؤولتان عن تسيير وسائلهما المالية.

فالتمويل المحلي الذاتي الذي تتمتع به البلديات تقاس من خلاله مدى الاستقلالية المالية لها وعليه فإن مصادر التمويل المحلي نوعان: موارد مالية ذاتية ناتجة عن الضرائب، الرسوم، مداخيل الممتلكات، وموارد مالية خارجية منها إعانات الدولة، قروض محلية وغيرها.

إلا أنه بالرغم من تعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية سواء داخلية كانت أو خارجية واختلاف أصنافها بقي الوضع المالي في الجزائر يشهد تدهورا كبيرا أمام عجز البلديات، ويعود ذلك للعديد من الأسباب، والتي تعتبر ثقبة تتجمع فيها مختلف مظاهر الفساد لتقضي على كل ما يتعلق بالتنمية المحلية.

تمثل الجباية المحلية أهم مورد في ميزانية الجماعات المحلية، إلا أنها تشهد عجزا سنويا بسبب الإفلاس لمعظم البلديات على المستوى الوطني، وأمام ضعف الإيرادات الداخلية للبلديات من جباية محلية، وإيرادات الممتلكات، التي اتسمت بالضعف الشديد نظرا للتنازل عن الممتلكات وأمام هذا الوضع المزري وجدت الدولة نفسها أمام عجز العديد من البلديات سنويا، ويعود هذا التدهور الى عدة أسباب مثلت أهم الآثار التي خلفها الفساد منها ما هو متعلق بالتنظيم (السلطة المركزية)[1].

[1] العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة فرحان عباس، سطيف، 2011، ص 12.

انطلقت الدراسة من حقيقة وجود ظاهرة الفساد في دول العالم كافة، سواء المتقدمة منها أو النامية بدون استثناء، ما استدعى الاهتمام بمواجهة هذه الظاهرة لأثرها السلبية على القيم الأخلاقية والوظيفية وعلى كفاءة الأجهزة الإدارية وإعاقة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد أثار الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بالاعتماد على الأسلوب القياسي التحليلي من خلال تحديد العلاقة بين مجموعة من مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2012) كمؤشر تابع، وذلك بأسلوب قياسي يعتمد على معالجة بيانات المؤشرات المعتمدة والتي تم تجميع بياناتها من مصادر مختلفة، بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS [1].

[1] يحيى مناصري محمد نجيب بوشو، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس، المدية، العدد 08، جوان 2017، ص 234.

الفرع الأول:

تأثير الفساد على الاقتصاد والاستثمار

يمكن تحديد بعض آثار الفساد الإداري على المستوى الاقتصادي في تراجع دور الاستثمار العام، وإضعاف في مستوى الخدمات وفي البنية التحتية بسبب الرشاوى والاختلاس التي تقوم برهن الموارد المخصصة للاستثمار في هذه المجالات وتؤثر في توجيهها بالشكل السليم او تزيد من تكلفتها الحقيقية.

كما أن للفساد الإداري دور سلبي كبير في تحديد حجم وجودة موارد الاستثمار الأجنبي ذلك أن هذا الأخير يقلل من هذه الاستثمارات ويضعف من جودتها في بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني، ولذلك يتخوف المستثمر الأجنبي من أضرار الفساد باستمرار.

كذلك هناك فترة الانتعاش والرخاء الاقتصادي حيث تتميز بكونها تؤثر بظاهرة الفساد الإداري فأغلب المنتجين يتجهون الى الاستقلال في عملهم وذلك يؤدي الى التخلص من التبعية الاقتصادية وما يعقبها من أثار اقتصادية تلحق بفئة العاملين، وبالنسبة لموظفي الدولة فإن ازدهار العمل واتساع نطاقه يؤدي الى تنوع العلاقات التي تربط أصحاب المصالح بالموظف العام، علاقات بين المنتجين وأصحاب المهن ورجال الأعمال وتتشعب هذه العلاقات لتشمل هؤلاء الذين تقوم علاقتهم معهم تحقيقا لمصالح شخصية مما يكون السبب مباشر الى الفساد الإداري بارتكاب جرائم إهدار المال العام كما أثبت الألماني واثر لوندن بان معدل الجريمة بالنسبة الى جرائم معينة تكثر في حالة الرخاء الاقتصادي عنها في فترة الكساد.

أم على المستوى السياسي يؤثر الفساد على الاستقرار السياسي الذي لا يعتبر سمة منعزلة يمكن أن تضم وحدها نظاما سياسيا معينا دون أن تقترب بسمات أخرى من التضييق على الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين وتركيز السلطة وتجاوزها لحكم القانون وغياب

الشفافية والمسائلة ويضعف أيضا المؤسسات السياسة التي تقوم بوضع الحدود بين الدولة والمجتمع وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وبين السياسة والاقتصاد ولاسيما إضعاف الأحزاب السياسية والنظام الجمعوي بعد أن تتحول الى مؤسسات غير قادرة على تلبية طلبات الرأي العام بسبب فسادها من الداخل.

أيضا الفساد يؤدي الى عدم تبني المشاركة السياسية بالانتخابات عند المواطنين بسبب عدم ثقتهم بنزاهة المسؤولين والإدارة، ويدخل بشرعية نظام الحكم ويؤثر على مكانة الدول بين الدول الأخرى[1].

[1] ميمون بنجدي، آليات مكافحة تاثير الفساد الإداري على التنمية الشؤون القانونية والقضائية، العدد الثاني، ص 258.

الفرع الثاني:

العلاقة بين الفساد الإداري وضعف الأداء الحكومي في الجزائر

من الطبيعي أنه يتولد عن انتشار أسباب الفساد الإداري اثار مدمرة ليس فقط على النواحي الأخلاقية بل يشمل النواحي السياسية والاقتصادية ويمكن إجمال هذه الأثار فيما يلي:

1-مخالفة حكم الله عز وجل وسنة نبيه محمد صل الله عليه وسلم وإلحاق الضرر بالمصالح العامة وأكل أموال الناس بالباطل. وما ينتج عنها من هلاك للأمم والمجتمعات وهي أعظم وأبرز الأثار. فقد نهى الله ورسوله عن ذلك لقوله تعالى :" **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون**".

كما حذر الله سبحانه وتعالى من عواقب هذه الممارسات فقال في كتابه العزيز:" **وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا**" وقوله صلى الله عليه وسلم:" من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو جد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله".

2-تؤدي ظاهرة الفساد الإداري الى تردي نظم التعليم وهجرة الكفاءات العلمية نتيجة تهميشها إضافة الى إمكانية تعرض البلاد للخرق الخارجي للسيادة، حيث تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية (هجرة الأدمغة) من أكثر الظواهر المنتشرة في الدول النامية.

3-عدم الرشد في اتخاذ القرارات التي بدل أن تهدف الى تحقيق رفاهية المواطنين فإنها تتخذ على أساس تحقيق مكاسب المسئولين هذا ما يؤدي الى فقدان النظام السياسي للشرعية إضافة الى انعدام الثقة بين المواطن وإدارته مما ينتج عنه عزوف المواطنين عن المشاركات الانتخابية و الانخراط في المنظمات والجمعيات.

4-يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها على أساس أن الصفقات ستمنح لمن يدفع الرشوة بغض النظر عن نوعية وكفاءة مؤسسته.

5-يشوه الفساد تركيب النفقات العامة حيث يميل المسئولون للإنفاق على المشروعات الكبيرة التي تخلق فرصا أكبر من خلال الرشوة بلا من الإنفاق على الكتب والتعليم والصحة العامة.

6-يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة الاجتماعية.

7-يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد نتيجة لعدم ممارسة الحكومة لأنشطتها الرقابية بصورة جيدة على البنوك والمستشفيات وغيرها[1].

8-يقلل من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة.

9-يؤثر الفساد الإداري في قلب المفاهيم بحيث يجعلها متطابقة مع تحقيق المصلحة الخاصة بغض النظر عن مدى شرعيتها أو مطابقتها للقانون. وبالتالي تنتشر ثقافة الفساد وتجعل منه وكأنه أمر حتمي لا مفر منه وهذا ما يهدد عمليتي الإصلاح والتغيير وتجعل منهما شعارات للتداول لا أكثر ولا أقل.

10-يعتبر من أهم معوقات الديمقراطية لأنه يخرب عملية الانتخابات الديمقراطية وإدارة الحكومة وإنفاذ القوانين فيؤدي الى إحساس المواطنين بعدم الثقة في الجهاز الإداري للدول.

ونتيجة الظلم الممارس عليهم من طرف رجال الإدارة فإنه تتكون لديهم ميول عدائية اتجاه الموظفين العاملين بهذا الجهاز الإداري.

11-انهيار المبادئ والقيم الأخلاقية وانتشار مظاهر النفاق الاجتماعي وذلك عن طريق قيام بعض المسؤولين بأعمال فاسدة مع مناداتهم بضرورة احترام القانون وأخلاقيات الوظيفة.

12-يِدي الى زيادة التكاليف الإدارية كما يخلق مستوى أخر للسلطة موازيا للمستوى الرسمي مما ينعكس سلبا على أداء السلطة الرسمية.

[1] ياسين قوتال خضري حنان، أثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، جامعة خنشلة وجامعة تبسة، العدد الخامس، جانفي، 2016، ص 258-259-260.

13-تبذير المال العام يثير فلافل اجتماعية ويفتح الحوار السياسي على موضوعات تصرف النظر عن موضوعات التنمية وأولويات الإصلاح.

14-التقليل من ثقة المستثمر الوطني وحتى المستثمر الأجنبي.

15-فساد الأخلاق والسلوك يؤدي الى فساد شامل في مختلف فروع الحياة الاجتماعية بالرغم ما للأخلاق من دور في تكوين المجتمعات وازدهارها والمحافظة على استقرارها[1]

الفصل الثاني:

دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

[1] يا
العد

الفصل الثاني:

دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

تعتبر **الرقمنة** أسلوباً إدارياً جدياً يتماشى مع تطورات التكنولوجيا الرقمية وقد حقق تطبيقها في العمل الإداري ميزات هامة.

ويمكن للرقمنة أن تساهم أيضاً في جهود مكافحة الفساد الإداري عبر ما توفره من شفافية ودقة في البيانات وتسهيل عمل آليات الرقابة على المال العام والأعوان العموميين والموظفين، ولرقمنة المالية العامة للدولة وإدارات الضرائب والمحاسبة دور بارز في ذلك الى جانب وضع أنظمة المعلومات على مستوى المصالح المكلفة بالتعاقد في الصفقات العمومية والتسيير الإداري لما تتضمنه العمليتان من انفاق عمومي كبير وتداخل عدة جهات فيهما.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

المبحث الأول:

دور الرقمنة في تحقيق الشفافية في الجزائر

تحقيق الشفافية في أجاز العمل الحكومي الإداري، من حيث تقديم الخدمة حيث يمكن مراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوبة، سواء من قبل الأجهزة الرقابة الإدارية الداخلية منها أو الخارجية، أم من قبل متلقي الخدمة أو طالب المعلومة أيا كان.

كما يمكن توفير الشفافية من حيث توفير المعلومة، وذلك أن التحول الى تقديم الخدمات الحكومية وتوفير المعلومات المطلوبة من شكلها التقليدي الى الشكل التقني المتمثل بالحكومة الإلكترونية بأوسع محاور تطبيقها على الواقع، يعني التوقف عن الاتصال المباشر بين الموظف الحكومي والمستفيد من الخدمة الحكومية أو معلومات الحكومية وبالتالي غياب حالات التأثير على

عمل الموظف الحكومي، الذي أصبح في ظل الحكومة الإلكترونية يتعامل مع المراجعين عن بعد، مما يعطيه المساحة المطلوبة لإنجاز أكبر قدر من العمل، وبأكبر قدر من الإتقان في بيئة شفافة تقيم العدالة المطلوبة بين كافة متلقي الخدمة.

هذا بالإضافة الى تحقيق العدالة بين الجمهور، حيث يمكن لطلبي الخدمة أو المعلومة الدخول بالإجراءات الإدارية المؤدية الى مطلبهم في وقت واحد وأن يتلقوا الخدمة أو المعلومة المطلوبة في وقت واحد وبما لا يجعل إجراءات المعاملة بين يدي موظف خاضعة لمزاجه واندفاعه نحو العمل.

وهذه الشفافية الإدارية والعدالة المتحققة تسهم في تقليل من حالات الفساد الإداري نظراً لدقة الرقابة المباشرة على أعمال الموظفين وإمكانية اكتشاف الخطأ الإداري مقصوداً كان أو غير مقصود فور وقوعه[1].

المطلب الأول:

الأليات الرقمية لتعزيز الشفافية

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى تحسين الأداء الإداري للجماعات المحلية لا سيما منها البلديات باعتبارها النواة الأساسية التي تربط المواطن بالدولة. وذلك من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات على رأسها التحول الرقمي أو ما يسمى برقمنة القطاعات العمومية من خلال الإعتماد

[1] الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدراة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، عدد 4، ديسمبر 2020، ص 184، 185.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

على الإدارة الإلكترونية بغية تجاوز القصور والاختلالات التي شهدتها الخدمات العمومية المحلية في ظل الإدارة التقليدية التي تميزت بالضعف والبطء من جهة، وكذا تعزيز مبادئ الشفافية والمسائلة على المستوى المحلي من جهة أخرى. إضافة الى الرغبة في الوصول الى التنمية المحلية المستدامة وتحقيق مستوى عال من الرفاه، ويقوم التحول الرقمي في العمل الإداري على المستوى المحلي على أرضية تقنية ورقمية مسايرة للتغيرات التكنولوجية تقودها كوادر شبابية متخصصة ومؤهلة مقيدة ومعززة بضمانات قانونية، وهذا في إطار التدابير التشاركي للشأن المحلي الذي يتيح تقريب الإدارة من المواطن عبر آليات المشاركة الإلكترونية وتعزيز الشفافية والمسألة، بحيث تؤدي في النهاية الى تحسين نوعية الخدمة العمومية المحلية المقدمة وبلوغ أداء رقمي مميز، كما يسهل القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي على الصعيد المحلي.

إذا رجعنا الى الإدارة التقليدية فإننا نجد أن علاقة هذه الأخيرة مع المواطن تمتاز بكثرة الوثائق والأوراق كما أن تقديم الخدمة لم يكن حق للجميع وإنما تميز بالمصلحية في حالات عديدة، واستبدال المعاملات الورقية بأخرى الكترونية لصد الفساد الإداري.

كما تساهم الإدارة الإلكترونية كنظام إداري حديث ومعاصر، في بناء العديد من الآليات المبتكرة والتي أنشأت لتطوير نظام العمل داخل البلديات، والتي يمكن أن تتخطى العديد من معوقات التنمية الإدارية، وتواجه جل العراقيل والتحديات التي تعيق نجاح المنظمة ككل، ومن أهم هذه العراقيل الفساد الإداري، لهذا أوجدت الإدارة الإلكترونية آلية الخدمة الإلكترونية والتي توزع بطريقة سلسة وبأقل جهد وتكلفة، والتي أبت دورها الفعال في تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية لمنع كل أنواع الفساد داخل الإدارة، وتحسين جودة الخدمات عن طريق تطبيق عدة أنظمة جديدة كنظام المساءلة والتبليغ عن الفساد والتجاوزات بكل أشكالها[1].

[1] نور الدين سعيدي، ملتقى علمي دولي حول التحول الرقمي والمالية العامة في الجزائر، الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم تسيير، جامعة تلمسان، ص 2-8-9.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

فبعد أن كان على المواطن أن يسعى الى الإدارة للحصول على المعلومات، أصبح اليوم إلزاماً على الإدارة أن تسعى الى المواطن لتزويده بالمعلومات وإشراكه في إدارة شؤون العامة بالأساليب والصور المختلفة للديمقراطية الإدارية المباشرة أو غير المباشرة[1].

تتمسك كثير من النظم الإدارية في الدول النامية بحرفية القواعد القانونية، وتعتبرها هدفاً بحد ذاتها، الأمر الذي ينعكس في صورة تجميد للعمل الإداري، وتعقيد للإجراءات وارتفاع تكلفة الأداء بصفة عامة. وبعض هذه القواعد والنظم تحتاج الى مراجعة حتى تتناسب مع المتغيرات والتطورات في النظام الإداري للدولة. كما أن ظهور أدوات وجديدة في النظام الإداري تساعد على الإبداع والابتكار، وتحسين الأداء مثل التقنيات الحديثة تحتاج لتشريعات وقوانين ولوائح لحمايتها، وإدخالها في العمل الإداري، وإحدى هذه التقنيات الإدارة الإلكترونية.

أدت ثورة المعلومات والاتصالات الى اعتبار السرية مجرد ميراث تاريخي للإدارة، وأن مواكبة هذه الثورة تستدعي العمل من خلال إدارة تحول فيها العلاقة بين الإدارات العامة والجمهور الى علاقة شفافة بدلا من السرية والكتمان. معنى ذلك أن علاقة الإدارة الحكومية بالجمهور تتحول في ظل الشفافية الى علاقة تشاورية ترسي دعائم الديمقراطية الإدارية التي تتيح للجمهور حق مشاركة الإدارة في أداء عملها وحقه في فهم تصرفاتها مادام بإمكانه الاطلاع على وثائقها.

وأسباب قرارتها التي يسوغها انفتاح الإدارة على الجمهور، ولكن مع احترام الحق في الحياة الخاصة للأفراد وعدم نشر المعلومات المتعلقة بأسرارهم الشخصية.

[1] لعروسي نبيل، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، ص 36-37.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

يجب أن يحتوي مشروع التحول الى إدارة إلكترونية في كافة مراحله على مفهوم الشفافية تخطيطاً وتصميماً وتطبيقاً بدون الشفافية التي تتطلب التغيير في الفكر لا يمكن لهذا المشروع أن يحقق النجاح. فالإدارة الإلكترونية تعزز وتفعل مبدأ الشفافية.

الفرع الأول:

الحكومة الإلكترونية كوسيلة للشفافية الإدارية

يتيح التحول الرقمي المزيد من فرص تحقيق الشفافية من خلال إتاحة الوصول للمعلومات وتتبع الأداء، ونحاول التعرف على مدى مساهمة التحول الرقمي في تفعيل الشفافية من خلال اسقاط العمل على نماذج بلديات داخل وخارج الجزائر.

إذا رجعنا الى الإدارة التقليدية فإننا نجد أن علاقة هذه الأخيرة مع المواطن تمتاز بكثرة الوثائق والأوراق، كما أن تقديم الخدمة لم يكن يحق للجميع وإنما تميز بالمصلحة في حالات عديدة، لذلك كان لابد من وجود حل بديل من أجل تحقيق المصداقية والمتمثلة في الإدارة الإلكترونية أو التحول الى رقمنة القطاع من أجل تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية من خلال الاتصال المباشر بين الموظف ومستقبل الخدمة، واستبدال المعاملات الورقية بأخرى إلكترونية لصد الفساد الإداري.

كما تساهم الإدارة الإلكترونية كنظام إداري حديث ومعاصر، في بناء العديد من الآليات المبتكرة والتي أنشأت لتطوير نظام العمل داخل البلديات، والتي يمكن أن

تتخطى العديد من معوقات التنمية الإدارية، وتواجه جل العراقيل والتحديات التي تعيق نجاح المنظمة ككل، ومن أهم هذه العراقيل الفساد الإداري، لهذا أوجدت الإدارة الإلكترونية والتي توزع بطريقة سلسة وبأقل جهد وتكلفة، والتي أبدت دورها الفعال في تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية لمنع كل أنواع الفساد داخل الإدارة.

تعتبر الشفافية في عملية إعداد الميزانية وطرق الإنفاق وتحديد أولوياته من الأسباب الرئيسية لتعزيز عملتي المحاسبة، فمن المشروع أن يسأل مسيرو البلدية ما إذا قاموا بتنفيذ ما تم التخطيط له في الميزانية أم لا، ومراقبة الأداء المالي والعمليات المتعلقة بالميزانية في نهاية السنة المالية من طرف الأجهزة الرقابية المختصة، فالتعتيم في المسائل المالية يمكن أن يعمل على إضعاف الانضباط المالي ويساعد على انتشار الفساد المالي بشكل كبير، كما أن المصداقية والأداء المالي الجيد للبلدية يتجلى في مستوى الشفافية في أنظمتها وممارساتها المالية العامة.

-بعض الأمثلة والتجارب الناجحة لبعض البلديات:

في إطار المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في مجال عصرنة التسيير المحلي، ومن أجل ترسيخ مبدأ الشفافية في تسيير الأموال العمومية وتحقيق النجاعة والفعالية في تنفيذ الميزانية، فقد تم وضع حيز الخدمة ابتداءً من تاريخ 11

ديسمبر 2022، لنظام معلوماتي خاص بالمتابعة المستمرة للحالة المالية لكل بلدية عند نهاية كل شهر.

ويهدف هذا النظام المعلوماتي الجديد الذي يشمل أربع مستويات ابتداء من مصالح البلدية، ثم الدائرة، والولاية وأخيراً الإدارة المركزية الى تزويد الفاعلين المحليين بالوضعية الحقيقة والدقيقة للسهولة المالية على مستوى خزائن البلديات ومن ثم ترتيب الأولويات في تنفيذ النفقات العمومية[1].

الفرع الثاني:

البيانات المفتوحة والمراقبة الرقمية كأدوات للحد من الفساد

1-البيانات المفتوحة:

تعمل هيئة الحكومة الرقمية على تعزيز مبدأ الشفافية في نشر بياناتها، وذلك لتعزيز المجالات البحثية والعلمية والأكاديمية، وكذلك المساهمة في تعزيز دورها الريادي على مستوى القطاعين الخاص والعام في نشر بيانات تساهم في تحسين مدخلات ومخرجات المشاريع المستقبلية، سواء الفردية أو الحكومية.

[1] نور الدين سعيدي، ملتقى علمي دولي حول التحول الرقمي والمالية العامة في الجزائر الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم تسير، جامعة تلمسان، ص 10-12-11.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

توفر الحكومة الرقمية البيانات المفتوحة لجميع الزوار من خلال مكتبة مفتوحة تحوي عدة أنواع من البيانات بصيغ متعددة تسهل معالجتها وإعادة استخدامها، وذلك لتعزيز الشفافية وتشجيع المشاركة الإلكترونية. وسعت الهيئة الى مشاركة هذه البيانات مع المستفيدين عبر البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، والمقدمة من هيئة الحكومة الرقمية، المجال لجميع المستفيدين لاستخدام هذه البيانات في عدة مجالات تقوم الحكومة بإنشاء الكثير من المحتويات التي لها استخدامات وفوائد تتجاوز استخدامها الحكومي، وبدلاً من حصر هذا المحتوى كبيانات مفتوحة قد يمكّن الجمهور من استخدامها لإيجاد حلول مبتكرة لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع، وخلق فرص عمل مبنية على البيانات الحكومية، وتمكين الأكاديميين من إجراء بحوث باستخدام البيانات الحكومية[1].

لا توجد قيود فنية أو موضوعية على ما يمكن أن يشكِّل بيانات مفتوحة، ويمكن لأي بيانات تنشئها أو تمتلكها الحكومة مثل القوانين أو الإصدارات أو الإحصائيات أو الصور أو مقاطع الفيديو أو حتى الملفات الصوتية. بالإضافة الى ذلك، ينبغي على الجهات الحكومية أن تركز على البيانات التي تكون في الواقع مفيدة للجمهور.

يجب على الجهات الحكومية أن تنشر فقط البيانات التي يُسمح بنشرها قانونياً، وهذا يعني أن المعلومات الشخصية عن الأشخاص مثل الأسماء وتفاصيل الموظفين والعملاء ينبغي ألا يتمَّ التصريح عنها للجمهور. وأيضاً، لا ينبغي على الجهة الحكومية أن تنشر برامج الكمبيوتر على موقعها الإلكتروني وغيرها من المواد التي يمتلك طرف ثالث حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها[2].

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 93.

[2] نفس المرجع، ص 93-94.

2-المراقبة الرقمية كآدات للحد من الفساد:

تعتبر المراقبة الإلكترونية استثناءً على قاعدة الحق في الخصوصية المعلوماتية. فهي إجراء ينتهك حرمة وسرية المعلومات الشخصية المعالجة آلياً. والأصل أنّ هذا الإجراء استثنائي ولا يلجأا إليه إلا في حالات تنفيذ إجراءات وقائية من الجرائم المعلوماتية الماسة بأمن وسلامة الدول، أو في حال تنفيذ الإجراءات القضائية المتعلقة بملاحقة مرتكبي الجرائم المعلوماتية، ولا يكون ذلك إلا بناءا على رخصة قانونية تسمح صراحة وحصرياً باللجوء الى هذه التقنية. غير أن واقع الحال يدل على عدم التزام الدول باحترام هذه المعطيات التشريعية والضمانات، فتلجأ الى مراقبة الإلكترونية بشكل سري عادة من أجل الوقاية من الجرائم المعلوماتية بالنظر الى الطابع الخفي لهذه الجرائم وصعوبة تحديد هوية مرتكبيها.

تعتبر المراقبة الإلكترونية إجراء يتعارض مع الحق في الخصوصية المعلوماتية، غير أنّها كإجراء يتوافق مع المصالح العليا للدول باعتبارها وسيلة فعالة في مراقبة نشاط الأفراد المشتبه فيهم في إطار التحريات والتحقيقات القضائية عن الجرائم المعلوماتية، كما أنها إجراء يسمح بالوقاية من الجرائم المعلوماتية التي من شأنها المساس بمجالات الأمن والنظام العام والدفاع الوطني والتي تصنف عادة في خانة الجرائم الإرهابية.

إن اللجوء الى هذا الأسلوب يستدعي من القائمين على تنفيذه الإلمام بالمعرفة الدقيقة بمجال النظم المعلوماتية، والحيل والأساليب الإجرامية لارتكاب الجرائم المعلوماتية، بالإضافة الى معرفة الآليات القانونية لضمان شرعية هذا الإجراء الذي يكتسي طابعاً خاصاً في العالم الرقمي، وهو كل ما يدفعنا الى التساؤل حول طبيعة هذا الإجراء والوسائل والأساليب المستعملة لأجل تنفيذه.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

يتم تنفيذ المراقبة الإلكترونية من خلال استهداف الاتصالات الإلكترونية التي يجريها المشتبه فيه من خلال استعماله لأي وسيلة إلكترونية، إما في شكل تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات أيا كانت طبيعتها تمت عن طريق وسيلة إلكترونية[1].

تنصب إجراءات المراقبة الإلكترونية على جملة المعلومات والبيانات المتداولة عبر النظم المعلوماتية، والتي تعرف بالمعطيات المتعلقة بحركة السير Données relative au trafic وقد تكون هذه المعطيات والبيانات إما ساكنة أو متحركة. ويمكن تعريفها بأنها" أي معطيات متعلقة بالإتصال عن طريق منظومة معلوماتية تنتجها هذه الأخيرة باعتبارها جزءا في حلقة الاتصالات، توضح مصدر الاتصال والوجهة المرسل إليها والطريق الذي تسلكه والوقت وتاريخ وحجم ومدة الاتصال".

[1] ربيعي حسين، أستاذ مساعد "أ"، المراقبة الإلكترونية وحق الفرد في الخصوصية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، 2016، ص 419-420.

المطلب الثاني:

الإطار القانوني للشفافية الرقمية في الجزائر

تكريس مبدأ الشفافية دستورياً في الكثير من الدول، أدى بالضرورة الى حتمية وضع إطار قانوني لمبدأ الشفافية مع محاولة تحقيق التوازن بين مفهومه التقليدي والحديث. يتطلب التطبيق الفعال لمبدأ الشفافية. يتضمن تشريع حرية الوصول للمعلومات المتعلقة بإرادة الشؤون العامة، نصوصاً تفصيلية ملزمة بتحقيق العناصر الرئيسية التالية:

-الترويج لحكومة الانفتاح والشفافية.

-حرية الصحافة والبث التلفزي والأنترنت وحرية منظمات المجمع المدني.

-التحول نحو تطبيق مفاهيم ونظم الحكومة الإلكترونية.

-الوصول المجاني (أو بتكلفة معقولة) للمعلومات والوثائق والسجلات بشكل يتلائم مع الفئات المستهدفة والمستفيدة.

-إيجاد هيكل تنظيمي لإدارة المعلومات لكل الإدارة الجودة الشاملة في قانون حرية المعلومات والشفافية في إدارة الشؤون العامة.

سعت الدول الى وضع قوانين لتحقيق هذا المبدأ. وسنركز على تقديم بعض النماذج التي تنظم مبدأ الشفافية من خلال نصوص حديثة تؤكد على تبني نظام الإدارة الإلكترونية. كآلية لتطبيق المبدأ، منها ما هو دولي أو داخلي.

نصت المادة 2 من التوجيه الأوربي رقم 2004/18 الخاص بالتنسيق في إجراءات إبرام العقود الإدارية الخاصة بالأشغال الخدمات والتوريد على ضرورة مراعاة واحترام مبدأ المساواة وعم التمييز بين المتعاملين في شفافية تامة[1]. كما قام كل من البرلمان والمجلس الأوروبيين بوضع كل التوجيهات والتنظيمات الصادرة عنهما في موقع إلكتروني لاطلاع العامة عليه، تأكيداً وعملا بمبدأ الشفافية.

استجاب المشرع الفرنسي لمطالب الجمهور بإصدار عدة قوانين، ثم الاعتراف فيها لأول مرة للجمهور بحقوق جديدة تمثل بداية التحول نحو انفتاح وشفافية الإدارة فقد أرسى قانون 78-753 المتعلق بحرية الاطلاع على الوثائق الإدارية مبدأ الشفافية كأصل عام. في حين أن مضمون المبدأ لا يقتصر على مجرد إتاحة الحق في الوصول والاطلاع على الوثائق الإدارية فقط، وإنما يتعادها الى المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية، وخضوع الممارسات الإدارية للمسائلة والمراقبة...وغيرها، وذلك ما سعى إليه المشرع الفرنسي من خلال العديد من القوانين والمراسيم.

[1] ربيع نصرة، دورة الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية لجامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 08، ج 02، جوان، 2017، ص 969-972.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

الفرع الأول:

قانون المعاملات الإلكترونية ودوره في تعزيز الشفافية

تنطوي المعاملات الالكترونية على خدمات معلوماتية وخدمات عبر المواقع الإلكترونية، كما تعتبر الكثير من الشركات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية على أنها تقدم خدمات إلكترونية كالإرتباط الشبكي والخدمات المتصلة بها.

ومن هنا تعتبر المعاملات الإلكترونية شكل من أشكال المعاملة الذاتية الذي يتطلب قيام الزبون خدمة نفسه بنفسه، فبدلاً من تقديم الطلب الى الموظف خلف المكتب أو التحدث الى شخص عبر الهاتف طلباً لمعلومات أو استفسارات يتم الحصول على الخدمة عن طريق التفاعل الآلي والمتبادل بين طالب الخدمة والآلة.

وعليه، للمعاملات الإلكترونية عدة تعاريف حيث يمكن تعريفها على أنها:

"شكل من أشكال الاستخدام المتكامل لكل تقنيات المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات على أن يكون الغرض من هذا التجمع تسهيل وتسريع التعاملات المالية".

كما يمكن تعريف المعاملات الإلكترونية بوجه عام على أنها:

"إنجاز الأعمال وإبرام العقود من خلال صيغة إلكترونية، وهي تشمل كذلك الأنشطة والأعمال الخاصة بتبادل البيانات والمعلومات وكذلك السلع والخدمات عبر الانترنت بين المستهلكين

والشركات، أو بين الشركات نفسها، وهي تمثل طرفي العلاقة التعاقدية في بيئة الأعمال الإلكترونية".

كما عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة المعاملة الإلكترونية على أنها:

"بيع أو شراء بضائع أو خدمات، سواء كانت بين الشركات التجارية، والمنازل، والأفراد والحكومات ومنظمات عامة أو خاصة أخرى، عن طريق الشبكات المرتبطة بالحواسيب، إذ يتم طلب هذه البضائع والخدمات عن طريق هذه الشبكات، أما الدفع والتسليم النهائي للسلعة أو الخدمة فقد يتم بواسطة الانترنت أو بغيرها"[1].

2-دورها في تعزيز الشفافية:

يجب أن يحتوي مشروع التحول الى إدارة إلكترونية في كافة مراحله على مفهوم الشفافية تخطيطاً وتصميماً وتطبيقاً لأنه بدون الشفافية التي تتطلب التغيير في الفكر لا يمكن لهذا المشروع أن يحقق النجاح، فالإدارة الإلكترونية تعزز وتفعل مبدأ الشفافية من خلال ما يلي:

أولاً- تبسيط وتسهيل الإجراءات:

تعبر الإجراءات عن الخطوات التفصيلية لأداء الأفراد للوظائف والعمليات والمعاملات، وهي كافة النشاطات التي تؤديها المؤسسة لتحقيق أهدافها في وظائفها، وتركز الكثير من الدول في برامج الإصلاح الإداري على الإجراءات، نظراً لأنها من عناصر الفساد الإداري في النظام الإداري

[1] خديجة عبد اللاوي، محاضرة في قانون المعاملات الإلكترونية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، ماستر تخصص قانون خاص، جامعة بالحاج بوشعيب، عين تموشنت، كلية الحقوق، ص 6-7.

للدولة، كونها ترفع من تكاليف أداء الأعمال الإدارية الحكومية، وتزيد من البيروقراطية الإدارية وبروز ظاهرة الرشوة بهدف تجاوز تلك الإجراءات.

الإجراءات تأتي في المرتبة الأولى بعد إقرار القوانين واللوائح، وهي الخطوات والمراحل الأساسية لإنجاز عمل ما، فلو تم التحليل لإجراءات التوظيف في المؤسسات الحكومية لأحد طالبي الوظيفة، فسوف نجد إجراءات معقدة جداً قد تصل الى 50 إجراء تقريباً من بداية التقدم بالطلب الى غاية التوظيف، وهو كم من الإجراءات تمثل عائقاً قوياً أمام طالب التوظيف، في حين أن الإجراءات الحديثة للتوظيف الذي يحتوي على كافة الوثائق الضرورية فقط فعملية التبسيط للإجراءات تسهل إمكانية الوصول للمعلومات، مما يجعل الإدارة شفافة أمام الأفراد من مواطنين وأجانب[1].

ثانياً–الإدارة الإلكترونية تحقق مبدأ الحياد:

الواقع الإلكتروني الجديد في تقديم الخدمة العامة لمنتفعيها من كافة أطراف المجتمع المعني يمنع المحاباة والانحياز لصالح جهة أو طرف أو مجموعة أو فرد معين على حساب الآخرين، وذلك لأن الإدارة الإلكترونية تتم وفق إرشادات وتعليمات محددة إلكترونياً مسبقاً، لا يمكن التلاعب بها من قبل أي كان ولصالح أي كان مما يجعل مبدأ الحياد هو أساس العمل الإداري، وتطبيق الشفافية مفعل بشكل إيجابي.

ثالثاً–الإدارة الإلكترونية أداة كشف ومقاومة للفساد:

[1] ربيع نصيرة، المرجع السابق، ص 976.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

تعتبر الإجراءات البيروقراطية العائق الرئيسي في العمل الإداري، وأهم عناصر الفساد الإداري وزيادة التكاليف الإدارية، وسبباً رئيسياً لانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية. وتعتبر المحور الرئيس للإصلاح الإداري في كثير من الدول. كل مظاهر الفساد سواء في الجانب الاقتصادي أم المالي أو أي جانب من الجوانب هو خلل وفساد إداري في الأساس. ويمكن طرح نظرية " إذا جاء الفساد فلا جدوى من الإصلاح دون إحداث التغيير لأن الإصلاح بدون تغيير زيادة في الفساد والتكاليف".

لم يعد بمقدور الدول أن تبقى بمعزل عن مجاراة ومواكبة ما يحصل في تأمين النزاهة والشفافية والمصداقية والإفصاح عما يجري في العالم، وما تفرضه بعض المنظمات المهنية العالمية المختصة من معايير وقواعد يتطلب مجاراتها للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وفي مقدمتها منظمة النزاهة والشفافية العالمية، التي تصدر باستمرار تقاريرها السنوية والفصلية لتكشف عن مواطن الخلل في الأداء الحكومي لهذا البلد أو ذاك، وبالمقابل تضع الدول التي تحظى بأولوية ودرجات متقدمة من منظور النزاهة والشفافية وضبط الجودة في الأداء الحكومي، وما من آلية تسمح بذلك أفضل من تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحقيق الشفافية في جميع المجالات.

رابعاً–الإدارة الإلكترونية وسيلة فعالة في تأمين الإعلام للجميع:

تساعد عملية تحويل الإجراءات والمستندات والوثائق الخاصة بإنجاز معاملة حكومية الى صورة الكترونية بعد تشفيرها سواء كان التعامل مع المواطنين أو منظمات الأعمال المختلفة أو الإدارات الحكومية ووضعها على الخط في انجاز المعاملات في إطار الشفافية ولا تتحقق الشفافية الحكومية إلا من خلال إتاحة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية للمواطنين

والمنظمات في الوقت والظروف نفسها حتى تسمح للجميع بفرص متساوية في التعاملات الحكومية[1].

الفرع الثاني:

قانون مكافحة الفساد ومدى تكامله مع الرقمنة

تميز القرن العشرون بالعديد من التحديات والتطورات على اختلافها، وكان لها أثر واضح ومباشر على الإدارة العامة، ومن هذه التحديات تطور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TICk ، ولمواجهة هذه التحديات كان من الضروري على الجهاز الحكومي إحداث تغييرات جذرية في التسيير الإداري للمؤسسات والمرافق العمومية وكيفية تقديمها للخدمات المرفقية، مما يفرض عليها تبني مفهوم الإصلاح الإداري.

ويقوم الإصلاح الإداري على التجديد والتغيير في مختلف هياكل واستراتيجيات سير العملية الإدارية وتنظيم البناء الحكومي والتركيز على الاستخدام الأمثل للموارد المستخدمة في تقديم الخدمات، وهذا يحقق حسن التسيير وترشيد النفقات وتحقيق الجودة، والأكثر من ذلك إعطاء مكانة وأهمية للموظف العمومي من خلال تجسيد مبادئ العدل والشفافية عند التعيين في الوظائف العامة وتحسين نظام الأجور باعتبار أمر تحسين الأجور يقلل بشكل كبير من مظاهر الفساد الإداري، ومن بين ما يحققه الإصلاح في هذا الشأن تفعيل أخلاقيات الوظيفة العمومية.

ومن بين أهم طرق الإصلاح الإداري والقضاء على مظاهر الفساد الإداري نجد آليات الرقمنة التي ارتبط ظهورها بظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتعني الرقمنة عملية تحويل المعلومات

[1] ربيع نصيرة، المرجع السابق، ص 977.

والبيانات من النظام التناظري الى النظام الرقمي، (بوزيدة، 2020، صفحة 44) باعتبارها آلية فعالة في تحقيق رضا المواطن وتقديم خدمات له ذات جودة ترقى لقيمته، كما تقضي على الفساد الإداري بكل أشكاله وأثاره السلبية، لأن دور الرقمنة إنما يتجسد في تجسيد الشفافية وتعزيز روح الديمقراطية الإدارية وتطوير العلاقة بين الهيئات الحكومية من أجل إصدار قرارات سليمة وعادلة، فبتطبيق آليات الرقمنة تتحقق آليا الكثير من المظاهر والممارسات الإيجابية، كتقديم خدمات بأقل تكلفة وفي آجال محددة دون تأخير وبجودة عالية الدقة حسب متطلبات المواطن، وتبسيط إجراءات تقديمها قدر المستطاع، والقضاء بذلك على كل الأعباء الإدارية الثقيلة التي تشكل بدورها مظهراً من مظاهر الفساد.

وتحقيق الشفافية يعد من أهم دعائم الحكومة الرشيدة لأن غياب الشفافية وانتشار البيروقراطية وعدم الإلتزام بالقوانين وخرقها يتسبب لا محالة في تعطيل مهام الإدارة ويعيق تنفيذ مهامها، وتتحقق الشفافية بإتاحة كل البيانات والمعلومات وإمكانية الاطلاع عليها بسهولة من قبل المواطنين وهذا بالضبط ما توفره تقنية الرقمنة لأنها تسمح للمرتفق بأن يتحصل على طلباته دون أي وسيط أو أن يصطدم مع الموظف مقدم الخدمة.

حيث تمثل الإنترنت بالنسبة للدولة ومؤسساتها أهم شبكة لإتاحة البيانات والمعلومات في إطار من التفاعل بين مقدم الخدمة وطالبها لذلك بدأ استخدامها بكثرة على مستوى المرافق العامة لتحسين علاقتها مع مرتفقيها وتتحسن هذه العلاقة من خلال جملة من النقاط وهي كالآتي:

-إتاحة المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة الحكومية على المواقع الإلكترونية الخاصة بالحكومة.

-إتاحة القوانين والتشريعات والتنظيمات القانونية للاستفادة منها من قبل المواطن وتحقق له التعرف على كل القوانين والتشريعات التي يحتاج إليها، وعندما تكون الأولوية لتكريس الشفافية والمساءلة والثقة والمصداقية في القوانين على اختلافها فإن الرقمنة تصبح سلاحاً جيداً لمكافحة الفساد مهما اختلفت أشكاله وصوره.

وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل دور التكنولوجيا ووسائلها في تفعيل الشفافية والمشروعية ومكافحة مختلف مظاهر الفساد مهما تعددت لذا وجب على كل دولة لا سيما الجزائر انتهاج هذه الرقمنة لبناء مجتمع اقتصادي وسياسي واجتماعي قوي وناجح بأتم معنى الكلمة للإرتقاء بالدولة الجزائرية في كل المجالات لاسيما الخدماتية[1].

[1] ديلم جميلة، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة تيارت، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 25، العدد 2، 2024، ص 31.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

المبحث الثاني:

الرقمنة كأداة للحد من الفساد الإداري في الجزائر

تعتبر الإدارة الإلكترونية أسلوباً إدارياً جدياً يتماشى وتطورات التكنولوجيا الرقمية وقد حقق تطبيقها في العمل الإداري ميزات هامة فيما يخص نجاعة التسيير الإداري والمالي للمرافق العامة ويمكن للرقمنة أن تساهم في جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي عبر ما توفره من شفافية ودقة في البيانات وتسهيل عمل آليات الرقابة على المال العام والأعوان العمومين والموظفين كما تقدم الإدارة الإلكترونية أدوات وتطبيقات جديدة لمكافحة الفساد الإداري مثل: الخدمات الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية الرقابة الإلكترونية العدالة الإلكترونية وإدارة الموارد البشرية الالكترونية وتعد كلها آليات ذات كفاءة وذلك من خلال إعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال لاسيما فيما يتعلق بمسائل الشفافية إذ تجعل المؤسسات الإدارية العامة والمواطنين من خلال ممارسة المبادئ الحديثة للإدارة مثل المشاركة، النظام المفتوح، الشفافية وتؤكد أن المساءلة الحكومية القائمة على الأداء توجب أن تتشارك الجهود لزيادة مشاركة المواطنين ولنستكشف هذا المجال نستعرض مشاريع الإدارة الإلكترونية الحديثة داخل الجزائر ونهج الرقمنة الذي انتهجته الحكومة والجهود المبذولة في محاربة الفساد الإداري، المشاركة الإلكترونية تكنولوجيا المعلومات أو الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي[1].

[1] العروسي نبيل، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 11.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

المطلب الأول:

الحلول الرقمية لمكافحة الفساد الإداري

إن كان بإمكاننا الحديث عن مبدأ الشفافية فيمكننا القول إنه مبني في الأساس على الوضوح والنزاهة في تسيير الشؤون العمومية، فيدل على تمكين كل مواطن من الحصول على المعلومات الإدارية التي تشكل بذلك ركيزة الديمقراطية لأي دولة، لذا يعرف مبدأ الشفافية على أنه الأساس الذي تقوم عليه الحكومة الرشيدة.

ومن أهم آليات مفهوم الحكومة الرقمنة التي لعبت دوراً كبيراً في تسيير المرافق العمومية، حيث تلعب التكنولوجيا دوراً في ترسيخ مبدأ الشفافية من خلال جملة من الخدمات الرقمية المقدمة، لاسيما بالانتقال من التعامل الكلاسيكي مع المرتفق الى التعامل الإلكتروني، حيث تراعي الرقمنة كآلية مستحدثة في المرفق إهتمامات المرتفقين وتسعى لإرضائهم عبر السرعة في تقديم الاحتياجات والرغبات الضرورية بجودة علية الدقة وبتكلفة أقل ومن دون جهد بدني، مع التأكيد على التقليل من فرص الالتقاء بين الموظف والمرتفق قدر الإمكان لتلعب الرقمنة بذلك دوراً بالغ الأهمية في مكافحة الفساد الإداري ومظاهره كتقديم الرشاوي والحصول على امتيازات غير مستحقة والمحسوبية والوسطية...

ويظهر تأثير الخدمات الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري في المرافق والإدارات العمومية عندما يتم حفظ بيانات رقمية مفصلة عن المعاملات الإلكترونية لتتحقق بذلك إمكانية المتابعة عند عدم الإلتزام بالإجراءات التقنية والإدارية وضبط السلطة التقديرية للموظف، وهذا ما يؤدي حتماً الى الحد من إمكانية استغلال الوظيفة التي تشكل مظهر من مظاهر انتشار الفساد الإداري.

وقد تتمكن الخدمات الإلكترونية من تجسيد مبدأ الشفافية على مستوى المرافق العامة من خلال مايلي:

-ضرورة تقديم المعلومات والبيانات ومختلف الوثائق للمرتفق مع تزويده بمختلف القوانين والتشريعات المطلوبة من قبله.

-تمكين المواطن من الاطلاع على اجتماعات القطاعات الحكومية ومداولاتها كما له الحق في معرفة ما يدور في الدوائر الحكومية والمرافق العمومية.

-معرفة أساليب وآليات المحاسبة والمساءلة.

ومن أهم الناجحة في استخدام التكنولوجيا لتجسيد شفافية المرفق العام والقضاء على الفساد الإداري تجربة ولاية آندرا براديش الهندية حيث اعتمدت الحكومة على طائرات مسيرة تعمل على جمع المعلومات والبيانات الجغرافية وتحديث الخرائط والعمل بالنظام الإلكتروني عوض النظام الورقي التقليدي، لتنتقل بعد ذلك الى تدريب الموظفين والمواطنين أيضاً على كيفية استخدام التكنولوجيا ومواكبة التطور الرقمي المشهود وهو بالذات ما ينقصنا في الجزائر، أي الدورات التكوينية للموظفين على الأقل لتمكين المواطنين من الحصول على الخدمات أو تقديم تظلماتهم باستعمال عديد القنوات، وهذا الأمر ساهم بشكل أو بأخر في التقليص من فرص الوقوع في الاحتيال أو الفساد لاسيما في المجالات المهمة والحساسة.

وعليه فإن مكافحة الفساد الإداري بكل مظاهره وصوره من أهم نتائج تكريس مبدأ الشفافية على مستوى المرفق العام الإلكتروني[1].

[1] ديلم جميلة، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري على مستوى المرفق العام ، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة تيارت، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، ص 32.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

الفرع الأول:

الحكومة الإلكترونية والتقليل من التدخل البشري في المعاملات الإدارية

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية نظراً للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها، وهناك عدة تعريفات للحكومة الإلكترونية من أكثر جهة دولية، ففي عام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها " استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين".

الحكومة الإلكترونية هي: " نسخة الإفتراضية عن الحكومة الحقيقية أي التقليدية مع الفارق أن الأولى تعيش في الشبكات الإلكترونية والأنظمة المعلوماتية، في حين تحاكي الوظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة".

وهي كذلك " النظام الإفتراضي المعلوماتي الذي يمكن الأجهزة الحكومية المختلفة من تقديم خدماتها في إطار تكاملي، لجميع فئات المستفيدين، باستخدام التقنية الإلكترونية المتطورة، متجاوزة عامل التواصل المكاني أو الزماني، مع استهداف تحقيق الجودة والتميز وضمان السرية والأمن المعلوماتي، والإستفادة من معطيات التأثير المتبادل".

والتقليل من التدخل البشري له ميزات:

1-سرعة أداء الخدمات:

حيث بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية لأداء الخدمة ويعود ذلك الى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم القيام بها في وقت محدد قصير جداً.

2-تخفيض التكاليف:

يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جداً من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلاً على أنه يحتاج الى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع بما يفيد ذلك وإحالته الى موظف آخر.

كذلك أن بإتباع نظام الحكومة الإلكترونية فإن التكلفة تقل كثيراً، وذلك نظراً لاستخدام الحاسب الآلي والذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية وتقليل من عدد الموظفين مما يؤدي الى السرعة في الخدمة.

3-اختصار الإجراءات الإدارية:

لاشك أن العمل الإداري التقليدي يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان الى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب[1].

[1] الباحث عبد الله حاج سعيد، الإنسان والمجال، مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، العدد 02، 2015، ص 9-15.

وللقضاء على البيروقراطية فإنه بإتباع طريق الحكومة الإلكترونية يمكن تبسيط هذه الإجراءات، فمن خلال موظف الى رؤسائه من أجل حصول على موافقة بل عليه فقط العودة الى قاعدة البيانات المعدة سلفاً في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف.

4-الجودة الخدمة المقدمة:

حيث يعتمد نظام الحكومة الإلكترونية على حاسب الآلي، والذي تم إمداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات، ومن ثم فإنه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الأجهزة الإلكترونية.

5-القضاء على الفساد الإداري:

لما كان نظام الحكومة الإلكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة إلكترونية، حيث يمكن لصاحب الخدمة من خلال الدخول الى الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإدارة تحديد الخدمة المطلوبة، ومراحلها، وإجراءاتها، تكلفة المقررة للحصول عليها، ومن ثم فإنه لا وجه لعلاقة مباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من الرشوة الى واسطة ومحسوبية[1].

[1] نفس المرجع، ص 16.

الفرع الثاني:

استخدام الذكاء الإصطناعي والتطبيقات الرقمية في كشف الفساد الإداري

تبدأ مرحلة البحث والتحري والاستدلال منذ اللحظة الأولى لوقوع الجريمة، وذلك من أجل جمع الأدلة والمعلومات التي تفيد في كشف الجريمة وضبط مرتكبيها وتقديمهم الى العدالة من أجل محاكمتهم، إذ يعد البحث والتحري عن الجريمة من أهم الإجراءات المتبعة في الكشف عن الجرائم ومكافحتها.

غير أنه وبالنظر للخصوصية التي تتسم بها جرائم الفساد من تقنية وسرية وشبكية في التنظيم، لاسيما من حيث كونها من الجرائم الخفية التي يصعب كشفها بسهولة، نظراً لعدم استعمال العنف الذي يترك آثاراً في مسرح الجريمة، وسهولة طمس آثار الجريمة، وكذا صعوبة الوصول الى أدلة لإثباتها، لذلك فإن مهمة كشفها ورفع غطاء السرية عنها ومكافحتها ليست بالأمر اليسير، وإنما تتطلب توفر وسائل بحث وتحري حديثة لكشفها ومكافحتها، خاصة في ظل محدودية آليات البحث والتحري التقليدية في تحقيق فعالية مكافحتها، ومن ثم فإن الإستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال التحري عن جرائم الفساد يعد وسيلة قوية، للكشف عنها ومكافحتها، إذ تمتاز هذه الأنظمة بقدرتها الى التوصل الى نتائج التحري عن الجريمة والاستدلال دون تدخل العنصر البشري، ومن ثم الوصول الى نتائج دقيقة ومحددة تسهم في تحديد المجرمين الذين ارتكبوا الجريمة.

ولقد ساعدت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الجرائم في الكشف عن الجرائم ومن تقنيات الذكاء الاصطناعي الذي يمكن استخدامها في التحري والاستدلال عن جرائم الفساد، البيانات الضخمة، وذلك من خلال ربط التقنية بين أعمال مكافحة الجرائم والبيانات

الضخمة وجعلها من أبواب البحث عن أدلة رقمية للجرائم المرتكبة، وتكون منذ بداية مرحلة تقديم البلاغ وإتاحة خيار تقديمه إلكترونياً عبر تطبيقات تابعة لأجهزة مكافحة الجريمة، ويتم تطويرها وتحديثها بشكل دوري، ويتم بعد ذلك مرور البلاغ في مراحل تدقيق وتصفيته للتأكد من صحته وعدم كونه بلاغاً كيدياً، وبعدها في حال التثبت تتم مرحلة البحث والاستدلال عن معلومات البلاغ وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات عنهم، وتتم على أثرها مرحلة المقارنة والتنقيب والتحليل وجمع الأدلة الرقمية وفحصها من قبل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

غير أن توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال البحث والتحري عن جرائم الفساد يثير العديد من الإشكالات القانونية لا سيما من حيث مدى مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة للتحري والاستدلال وجمع المعلومات التي تفيد في كشف جرائم الفساد ومكافحتها؟ وكذا مدى قيمة الأدلة الجنائية المتحصل عليها بواسطة الذكاء الاصطناعي في إثبات جرائم الفساد أو نفيها؟

وإجابة عن التساؤلات المطروحة يمكننا القول بأن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري نص على إجراءات وأساليب بحث وتحري محددة يتعين الالتزام بها في مرحلة البحث والاستدلال عن الجرائم، حيث لا يوجد نص قانوني يدعم استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال البحث والتحري عن الجريمة، لذلك فإن عملية البحث والتحري ينبغي أن تتم وفقاً للإجراءات المحددة ضمن هذا القانون، وذلك تحت طائلة البطلان، استناداً لمبدأ الشرعية الإجرائية.

كما أن الأدلة المتحصل عليها عن طريق هذه الأنظمة، والتي تساهم في الكشف عن الجرائم، تظل مجرد إجراءات متخذة آلياً دون تدخل بشري، ومن ثم لا يكن الأخذ بها إذا لم تراعي أصول الإجراءات الجزائية في النظام القانوني، ومن ثم ينبغي مراجعة القوانين الإجرائية، وإعادة النظر في أساليب البحث والاستدلال عن الجريمة بما يتماشى مع تطور أنماط الجريمة داخل المجتمع[1].

[1] حمزة حادي، صالح حمليل، فعالية الذكاء الإصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة آحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ص 214-215.

المطلب الثاني:

تحديات ومعوقات الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر

تعتبر التقنية الإلكترونية أحد الموارد الأساسية للمنظمات للتأقلم مع طبيعة العصر الحالي، إلا أن الدول العربية تواجه مجموعة من القيود والمعوقات التي تعرقل عملية الاستثمار الفعال للتقنية الحديثة، حيث أن كثيراً من الإدارات فيها تعاني من العديد من السلبيات والتي تتمثل في كثرة الإجراءات الروتينية، وضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية، وعدم مواكبة المستجدات الحديثة في مجال التقنية.

في حين يرى البعض أن على الدول النامية تبني أسلوباً جديداً للتفكير والقيادة، لضمان الوصول بالإدارة الإلكترونية الى كامل إمكانياتها باعتبار أن هذه الدول تواجه تحديات كبرى تحول دون الاستفادة منها[1].

[1] بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق، الإسكندرية، ص 398.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

الفرع الأول:

العقبات القانونية والإدارية أمام التحول الرقمي في الجزائر

المجال القانوني محافظ بطبيعته، وهو ما ينعكس في التبني البطيء لـ**تقنيات جديدة** هناك عدة أسباب لهذا التردد:

-أنظمة الإدارة القديمة:

تستخدم العديد من الإدارات القانونية أنظمة وأدوات لم تتطور منذ عدة السنوات، هذه التقنيات القديمة تجعل أي محاولة للتحديث أكثر تعقيداً وتكلفة.

-الإلتزام بإتقان الإنسان للمعرفة:

لطالما استندت الثقافة القانونية الى التحليل والتفكير والتفسير البشري، هذا البحث عن الدقة والنزاهة الفكرية، المتجذر في أسس القانون ذاتها، يجعل التكنولوجيا يُنظر إليها على أنها تدخل خارجي، غير مؤكد، قادرة على إدخال التحيزات أو التبسيط التي يُنظر إليها على أنها لا يمكن التوفيق بينها وبين متطلبات المهنة[1].

[1] بلقاسم.ن- عموري.س، أثرر التحول الرقمي على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية ،2020، ص 75-90.

الفصل الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر

-تصور التكنولوجيا كمصدر لعدم اليقين:

نحن نعلم ذلك: الامتثال ضروري في المسائل القانونية، فأدنى خطأ يمكن أن يكون له عواقب وخيمة، في حين يتم تعريف القانون من خلال البحث عن الاستقرار، يُنظر الى التكنولوجيا على أنها مصدر للتغيير المستمر، إن حالة عدم اليقين هذه المتأصلة في التطور السريع للأدوات الرقمية تزعزع استقرار المهنيين القانونيين، الذين يشككون في استدامة الحلول وموثوقيتها[1].

من هذا المنظور، يمثل كل ابتكار تكنولوجي تحدياً: هل هو مؤقت أم مستدام؟ تتناقض هذه البيئة غير المستقرة مع صلابة القوانين، مما يغذي عدم الثقة في مواجهة الحلول التي يُنظر إليها على أنها مؤقتة.

-نقص الموارد والميزانية:

على الرغم من أن التحول الرقمي يمثل أولوية استراتيجية في العديد من المجالات، إلا أن القطاع القانوني غالباً ما يضل يعاني من نقص التمويل عندما يتعلق الأمر بالابتكار التكنولوجي، هذا الوضع يحد من الوصول الى الأدوات الحديثة ويعيق اعتماد الحلول التخريبية.

-التدريب والمهارات:

[1] بوزيدي، أثر البنية التحتية التكنولوجيا على تبني التحول الرقمي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 64.

المحامون مدربون بشكل سيء في التقنيات الرقمية، بدون معرفة شاملة بالأدوات المتاحة تخاطر الإدارات القانونية بالتقليل من تأثير الحلول الرقمية على حياتها اليومية[1].

الفرع الثاني:

مقاومة التغيير والتحديات التقنية واللوجستية

1-مقاومة التغيير:

لا شك أن مجرد طرح أي فكرة بخصوص التغير أو التجديد بين الأفراد أو المؤسسات، غالباً ما يجد الفرد نفسه أمام مقاومة لذلك، وهذه المقاومة قد تكون قوية أو يعبر عنها بعدم الاقتناع وهذا أمر طبيعي.

عند إجراء التغيير في المؤسسات غالباً ما يأتي المقاومة من الأفراد العاملين بها في الدرجة الأولى خوفاً على وضعهم وامتيازاتهم، كما أن هناك مقاومة أخرى تأتي من خارج المؤسسة ممن يستفيدون من خدماتها وخاصة إذا شعروا بأن هذه الخدمات قد تتأثر سلباً بسبب هذا التغيير، والناظر في سلوكيات الأفراد تجاه عملية التغيير من حيث المقاومة أو التأييد يجد أنها تنطلق من أسباب عديدة يمكن إجمالها على الوجه التالي:

-أسباب منطقية.

[1] نفس المرجع، ص 65.

-أسباب عاطفية.

-أسباب إجتماعية.

-أسباب سياسية.

-أسباب إقتصادية.

ويمكن إيجاز هذه الأسباب على النحو التالي:

إن المقاومة المنطقية والعقلانية هي التي تستنتج وتتبع من عملية تقويم منطقي وعقلاني لفائدة وجدوى التغيير المنوي إحداثه، حيث تنظر مثلاً في الوقت والتكاليف والنتائج. أما المقاومة العاطفية فهي التي تتبع من شعور واتجاهات العاملين نحو التغيير نفسه، كما تنبثق المقاومة من نظرة وجوانب إجتماعية مثل المحافظة على العلاقات الاجتماعية السائدة أو الرغبة القوية في المحافظة على الوضع الراهن، كما يمكن أن يقاوم التغيير بناء على الاعتبارات السياسية التي تحكم الوضع مثل المحافظة على علاقات القوى المسيطرة أو السائدة، أما أسباب المقاومة الاقتصادية فغالبا ما تتركز في المكافأت المادية والرواتب[1].

"من يقول تغيير، يقول مقاومة التغيير"، فالمقاومة الإنسانية للتغيير تعتبر أمراً طبيعياً وجزء لا يتجزأ من ديناميكية التغيير، وتلاقي هذه الظاهرة أهمية بالغة عند السعي لتجسيد التغيير على أرض الواقع.

وتعود جذور مفهوم مقاومة التغيير التنظيمي الى سنوات الخمسينات من القرن الماضي، في أحد مقالات كوتش وفرنش Coch et French بعنوان: **التغلب على مقاومة التغيير**، التي قدما

[1] ريحي الحسن، التخطيط للتغيير مدخل لتنمية الإدارة، مجلة الإدارة العامة، عدد 37، 1980، ص 152.

فيها تفسيراً لهذا المفهوم بأنه عبارة عن تركيبة بين رد فعل فردي وذلك لشعور العامل بالتهميش والحرمان، ورد فعل جماعي ناتج عن القوى الصادرة من الجماعة.

أما كيرت لوين Kurt Lewin الذي اهتم بديناميكية الجماعات في مداخلاته الشهيرة حول تغيير العادات الغذائية، سلط الضوء على حقيقة أن مقاومة التغيير جاءت من ارتباط الناس بمعايير المجموعة، ويخلص بالتالي الى أنه يجب علينا العمل على هذه المعايير للحصول على تغييرات جماعية[1].

وتواجه الخدمات اللوجستية العديد من العصوبات التي تعيق نشاطها منها كلفة اللوجستيات، التحديات التكنولوجية.

يجب أن تستخدم الشركات التكنولوجيا بفعالية لتحسين الكفاءة والرؤية في العمليات اللوجستية، مثل استخدم أنظمة إدارة المستودعات (WMS) تعد أنظمة إدارة المستودعات من أبرز التقنيات – المستخدمة في مجال اللوجستيات، تساعد WMS الشركات في إدارة وتنظيم المستودعات بشكل أكثر فعالية، من خلال تتبع المخزون، وتحسين عمليات الاستلام والتخزين والتوزيع، وتوفير رؤية شاملة حول حركة المخزون.

نظم تخطيط موارد المؤسسات: (ERP) تعتبر نظم تخطيط موارد المؤسسات من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الشركات لتنسيق وتكامل عملياتها التجارية بشكل شامل. تشمل ERP

وظائف متعددة مثل التخطيط والإنتاج والتوزيع وإدارة المخزون وغيرها، مما يساعد في تحسين تنسيق وتنظيم عمليات اللوجستيات.

[1] آوصالح نوال، أثر مقاومة التغيير التنظيمي في نجاح التحول الرقمي في الجزائر، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر، مجلة المدبر، مجلد 10، رقم 1، 2023، ص 118-119.

تقنيات الإنترنت الشاملة: (LOT) في ربط الأجهزة والمعدات بالإنترنت لتوفير رؤية في الوقت الفعلي حول العمليات اللوجستية، يمكن استخدام LOT لتتبع المركبات والشحنات، ورصد حالة المخزون، وتحسين تخطيط الطرق والتوزيع[1].

الذكاء الصناعي وتحليل البيانات: يساعد الذكاء الصناعي وتحليل البيانات في تحليل البيانات اللوجستية بشكل فعال لتحديد الاتجاهات والفرص لتحسين الكفاءة وتقديم الخدمات بشكل أفضل، بما في ذلك تنبؤات الطلب وتحسين تخطيط المسارات وتقديم الخدمات الشخصية.

الروبوتات والتكنولوجيا المتقدمة في المستودعات: تستخدم الشركات الروبوتات والتقنيات المتقدمة مثل الروبوتات الذكية ونظم النقل الآلي لتحسين عمليات التخزين والتوزيع داخل المستودعات، مما يزيد الكفاءة ويقل الأخطاء.

باستخدام هذه التقنيات والأدوات بشكل فعّال، يمكن للشركات تحسين الكفاءة والرؤية في عملياتها اللوجستية، مما يساعدها على التكليف مع التحديات المتزايدة في بيئة الأعمال وتحقيق التنافسية[2].

[1] علي فلاح، زكرياء أحمد عزام، "إدارة الأعمال اللوجستية" (مدخل التوزيع والامداد) دار الميسرة، 2012، عمان، الأردن.
[2] محمود خضر، "إدارة الأعمال اللوجستية"، دار البداية، 2015.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نلخص القول أن عملية الرقمنة أصبحت ضرورة تطمح إليها مختلف إدارات سياسية في العالم كون أن معظم الدول تسعى للقضاء على ما يسمى بالفساد الإداري الذي أصبح ظاهرة عالمية ومن جهة أخرى فإن نزاع الشفافية في الإدارات العامة التابعة لمؤسسات هذه الدول تحتاج الى الرقمنة كونها توفر المال والجهد والسرعة ومن جهة أخرى تقضي مختلف الممارسات الأخلاقية في العمل الإداري والتي بها تحقق الإدارة الكبرى للسياسة في القضاء على الفساد والفاسدين وردعهم من جهة أخرى عبر تشريعات تنظم الحياة داخل العمل الإداري.

حيث مثلت الإدارة الإلكترونية وتنتهجه برامج الإصلاح الإداري كمرحلة ضرورية في ظل العصر الرقمي والانفتاح على المجتمعات العالمية والتفاعل الإنساني وهو ما يقتضيه التطوير الحقيقي لمؤسسات الخدمة العمومية وفضلاً عن أدوارها في تحسينها للجمهور وجودتها التي تساهم في تعزيز الشفافية الإدارية بما يتيح تفعيل الرقابة الإدارية والقضائية على المال العام وعلى مدى التزام الأعوان العموميين الموكلة إليهم مهام التسير بالقانون ومحاذير الجرائم ذات الصلة بالفساد.

ورغم أن تطبيق الإدارة الإلكترونية كل ما يتميز به لا يعد ضمناً كلياً ولا كافياً للقضاء على الفساد الإداري ذلك أن في خضم التطورات التكنولوجيا الإلكترونية يفتحوا لنا مشكلة الفساد الإداري الإلكتروني من خلال الأفراد الذين يتقنون العمل بالتكنولوجيا الحديثة مما يستوجب أخذ كل الاحتياطات لعدم الوقوع في نفس الثغرات المراد معالجتها في الإدارة التقليدية مما يستوجب توفير كل المتطلبات الضرورية الكافية لتحقيق السرية والأمن المعلوماتي وكافة أساليب الرقابة.

الخاتمة

ومن خلال دراستنا توصلنا الى مجموعة من الإستنتاجات:

*الإدارة الرقمية منبر تحرير الشفافية والنزاهة وخلق الكفاءة العامة داخل الإدارات من خلال نشر مجموعة من التنظيمات التي من شأنها أن تحسن من عملية الإدارة وتبتعد بذلك عن مختلف الممارسات الأخلاقية.

* إن اعتماد الإدارة الإلكترونية على تقنيات جديدة جعلتها تتميز على الإدارة التقليدية في إيجاد الحلول للإختراقات الغير القانونية بواسطة تزويره كحجية دامغة في الإثبات.

*انتهاج الإدارة الإلكترونية أسلوب الرقابة الإلكترونية أسلوب الرقابة الإلكترونية الذي يراقب مدى فعالية الموظفين في أداء مهامهم من جهة ومن جهة أخرى مراقبة العمل في حد ذاته.

*تعمل تقنيات الإدارة الإلكترونية على تفعيل عمل الأجهزة الرقابية من أجل اكتشاف الفساد الإداري.

*إن الإدارة الإلكترونية ما هي إلا امتداد للإدارة التقليدية وليس لها وما الإدارة الإلكترونية إلا صورة جديدة تظهر في شكل هيكلي جديد متطور.

*إن استخدام الرقمنة في تسيير المرفق العام ساهم في تحقيق المساواة في تقديم الخدمات للجمهور وبسرعة ودقة أكبر وبتكاليف مالية أقل مقارنة بالإدارة التقليدية كما أنها ساهمت بمختلف تقنياتها في تقليص المسافة وتقريب صاحب المصلحة أكثر من الموظف العمومي وهذا ما يجعلها تتم إلكترونياً دون اللجوء الى أي تفاوض ما يمنع أي ابتزاز أو تجاوز قد يحصل.

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

-ضرورة الاهتمام بدعم تعميم الإدارة الإلكترونية في مختلف الجهات الحكومية، للتقليل من مظاهر البيروقراطية التي تعطل مصالح المتعاملين مع الإدارة.

-وجوب بناء الأساس المادي الذي تتطلبه الإدارة الإلكترونية، وتوفير كل الأجهزة المساعدة على ذلك من أجهزة اعلام الي، وربط الشبكات بالإنترنت، للمساعدة في توسيع تطبيق أسلوب الإدارة الرقمية.

-العمل على زيادة الوعي والثقافة المعتمدة على البيانات في القطاع العام ومؤسسات الحكومة، وذلك لزيادة الثقة والشفافية لدى هذه المؤسسات، والعمل على مكافحة الأمية الرقمية وتدريب المواطنين، على استعمال تكنولوجيا الإدارة الرقمية.

-ضرورة ضمان تكوين العنصر البشري، للتماشي مع المتطلبات التقنية للإدارة الرقمية.

-العمل على توفير السرية في التعاملات الإلكترونية الإدارية، وهذا حفاظا على الخصوصية، بتوفير أمن معلوماتي كاف لضمان عدم إختراق هذه الأنظمة المعلوماتية.

-سن قانون متكامل للإدارة الإلكترونية وتخصيص أحكام فيه لكيفيات مكافحة الفساد و الوقاية منه عبر الأنظمة الرقمية الحكومية.

-ضرورة وجود رؤية قومية متكاملة للتحول الرقمي تستند التجارب العالمية الناجحة على صعيد رقمنة المالية ووجود رؤية وطنية شاملة للتحول الرقمي وفق إطار تدريجي حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات اللازمة والبنية الأساسية الداعمة لهذا التحول.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر:

1-القرآن الكريم:

2-الدستور:

-تعديل دستور الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82 ل30 ديسمبر 2020.

ثانياً-المراجع:

1-المؤلفات:

-ابن منظور سلمان العرب، الجزء الأول، إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص 1059.

-بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق، الإسكندرية.

-جاب الله شافية، واقع ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحته.

-عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 2003.

-علي فلاح، زكرياْ أحمد عزام، إدارة الأعمال اللوجستية، مدخل التوزيع والامداد، دار الميسرة، 2012، عمان، الأردن.

-سامر مظهر، كتاب الفساد أسبابه نتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه سلسلة فقه المعاملات، ص 58.

قائمة المصادر والمراجع:

-سعيد يقطين، من النص الى النص مدخل الى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت مركز الثقافي العربي، طبعة الأولى،2005.

-ميمون بنجدي، آليات مكافحة تأثير الفساد الإداري على التنمية الشؤون القانونية والقضائية، العدد الثاني.

-نوال مازيغي، النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد، 2023.

2-الرسائل والمذكرات العلمية:

***رسائل دكتوراه:**

-العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة فرحان عباس، سطيف، 2011.

-فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية.

***رسائل ماجيستر:**

-بوزيدي، أثر البنية التحتية التكنولوجيا على تبني التحول الرقمي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

-سهيلة مهري الملكية الرقمية في الجزائر (دراسة الموقع وتطلعات المستقبل)، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة.

قائمة المصادر والمراجع:

-ليعبر صالح، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة، رسالة ماجيستر، دراسة ميدانية لعينة من طلبا سامعا المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020.

-يحي مناصري، قياس الفساد وتحديد أثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2012.

***مذكرات ماستر:**

-بنادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكييف، مذكرة لاستمكال متطلبات.

-ترقي يونس، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الخدمة العمومية رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

-جمبية ذهبية، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، دراسة حالة بلدية خنشلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

لعروسي نبيل، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية.

ثالثاً-المقالات:

-الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ديسمبر 2020.

-آو صالح نوال، أثر مقاومة التغيير التنظيمي في نجاح التحول الرقمي في الجزائر، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل تنمية، الجزائر، مجلة المدير، مجلد 10، رقم 1، 2023.

قائمة المصادر والمراجع:

-بلقاسم.ن عموري.س، أثر التحول الرقمي على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، 2020.

-بوشو محمد نجيب، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس، المدية.

-حمزة حادي، صالح حمليل، فعالية الذكاء الإصطناعي في الحد من الجرائم الفساد الإداري، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد 02.

-ديلم جميلة، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة تيارت، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 25، 2025.

-ربيع نصيرة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ شفافية، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 08، الجزائر، 2017.

-ربيعي حسين، المراقبة الإلكترونية وحق الفرد في الخصوصية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، 2016.

-ريحي الحسن، التخطيط للتغيير مدخل لتنمية الإدارة، مجلة الإدارة العامة، عدد 37، 1980.

-عائشة عبد الحميد، المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، يناير 2021، كلية الحقوق جامعة الطارف، الجزائر.

-عبدالله حاج سعيد، الانسان والمجال، مجلة دولية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البسير البيض، الجزائر، العدد 02، 2015.

-ماديو ليلى، الرقمنة في إطار القانون رقم 18/22 آلية تعزيز الشفافية في قطاع الاستثمار، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد التاسع، العدد الأول.

قائمة المصادر والمراجع:

-منصف شرقي، حسان بوزيان، الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الجزائرية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2019.

-هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول.

-يحي مناصري محمد نجيب بوشو، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 08، جوان 2017.

رابعاً-المدخلات:

-حسن سالم، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي، النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني: واقع-تحديات-أفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف.

-نور الدين سعيدي، ملتقى علمي دولي حول التحول الرقمي والمالي العامة في الجزائر، الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التفسير، جامعة تلمسان.

-ياسين قوتال خضري حنان، أثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، جامعة خنشلة وجامعة تبسة، العدد الخامس، جانفي 2016.

خامساً-المحاضرات:

-خديجة عبد اللاوي، محاضرة في قانون المعاملات الإلكترونية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، ماستر خصص قانون خاص، جامعة بالحاج بوشعيب، عين تموشنتن كلية الحقوق.

-روابح إلهام شهرزاد، ملخص محاضرات مقياس قانون مكافحة الفساد، تخصص قانون الأعمال، جامعة البليدة2.

الفهرس:

مقدمة: 1

الفصل الأول: 7

الإطار المفاهيمي والقانوني للرقمنة والشفافية والفساد الإداري 7

المبحث الأول: 8

ماهية الرقمنة والشفافية في القانون الجزائري 8

المطلب الأول: 9

مفهوم الرقمنة وأبعادها القانونية 9

الفرع الأول: 9

تعريف الرقمنة ومجالات تطبيقها في الإدارة العمومية 9

1-تعريف الرقمنة: 9

2- مجالات تطبيقها 12

الفرع الثاني: 14

الاطار القانوني للرقمنة 14

المطلب الثاني: 16

مفهوم الشفافية في التشريع الجزائري 16

الفرع الأول: 17

تعريف الشفافية وأهميتها في الإدارة العمومية 17

الفهرس:

أولاً: تعريف الشفافية 17

ثانياً: أهمية الشفافية 21

الفرع الثاني: 24

النصوص القانونية التي تعزز الشفافية في الجزائر 24

المبحث الثاني: 26

الفساد الإداري في الجزائر وأثره على التنمية 26

المطلب الأول: 27

مفهوم الفساد الإداري وأشكاله وفق التشريع الجزائري 27

الفرع الأول: 29

تعريف الفساد الإداري في القانون الجزائري 29

الفرع الثاني: 33

أشكال الفساد الإداري في الجزائر 33

المطلب الثاني: 36

آثار الفساد الإداري على التنمية في الجزائر 36

الفرع الأول: 38

تأثير الفساد على الاقتصاد والاستثمار 38

الفرع الثاني: 40

العلاقة بين الفساد الإداري وضعف الأداء الحكومي في الجزائر 40

الخلاصة: 42

الفهرس:

الفصل الثاني: 43
دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري في الجزائر 43
المبحث الأول: 44
دور الرقمنة في تحقيق الشفافية في الجزائر 44
المطلب الأول: 45
الأليات الرقمية لتعزيز الشفافية 45
الفرع الأول: 48
الحكومة الإلكترونية كوسيلة للشفافية الإدارية 48
الفرع الثاني: 50
البيانات المفتوحة والمراقبة الرقمية كأدوات للحد من الفساد 50
1-البيانات المفتوحة: 50
2-المراقبة الرقمية كآدات للحد من الفساد: 52
المطلب الثاني: 54
الإطار القانوني للشفافية الرقمية في الجزائر 54
الفرع الأول: 56
قانون المعاملات الإلكترونية ودوره في تعزيز الشفافية 56
2-دورها في تعزيز الشفافية: 57
الفرع الثاني: 60
قانون مكافحة الفساد ومدى تكامله مع الرقمنة 60

الفهرس:

المبحث الثاني:.....63
الرقمنة كأداة للحد من الفساد الإداري في الجزائر 63
المطلب الأول: 64
الحلول الرقمية لمكافحة الفساد الإداري 64
الفرع الأول: 66
الحكومة الإلكترونية والتقليل من التدخل البشري في المعاملات الإدارية 66
الفرع الثاني: 69
استخدام الذكاء الإصطناعي والتطبيقات الرقمية في كشف الفساد الإداري 69
المطلب الثاني:.....71
تحديات ومعوقات الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر 71
الفرع الأول: 72
العقبات القانونية والإدارية أمام التحول الرقمي في الجزائر 72
الفرع الثاني: 74
مقاومة التغيير والتحديات التقنية واللوجستية 74
1-مقاومة التغيير: 74
الخاتمة:.....78
قائمة المصادر والمراجع:..... .83
فهرس المحتويات:.....89

ملخص مذكرة الماستر

تهدف مذكرتنا إلى دراسة موضوع الرقمنة التي نالت اهتماما على ساحة الإعلام من جهة ومن جهة أخرى موضوعا عصريا يتصدر اهتمام الباحثين في القانون ومختلف جهات السلطات العامة ، وسعي الدول إلى تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد عامة وخاصة بإدخال الرقمنة في مجال الإدارة ،حيث تسعى الجزائر التي تستهدف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات التي تتميز بسرعة الإنجاز مع إمكانية إتاحتها للجميع في مناخ يكرس الشفافية ويحارب البيروقراطية، في ظل ما يعيشه العالم من مرحلة متقدمة من مراحل المعرفة والتقدم العلمي المضطرب والتسريع في شتى المجالات خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث كان لها الدور الكبير في التحول من الإدارة التقليدية القائمة على الورق واليد العاملة الى إدارة إلكترونية تعتمد على تكنولوجيا

وقد ركزنا في دراستنا على أهمية موضوع الرقمنة ومساهمتها في تعزيز شفافية إدارة الجزائرالتي تحضى بأهمية بالغة من حيث تحول الإدارة التقليدية الى إدارة رقمية وكذلك التخلص من المعاملات الورقية ومكافحة الفساد الإداري بكل انواعه.

وتبرز دراستنا على أخذ الاحتياطات للتوصل إلى نتيجة لإدارة الرقمية بأنها منبر تحرير الشفافية والنزاهة وخلق الكفاءة العامة داخل الإدارات من خلال نشر مجموعة من التنظيمات التي من شأنها أن تحسن من عملية الإدارة وتبتعد بذلك عن مختلف الممارسات الأخلاقية ، وبالنظر إلى الواقع العلمي الذي نجد فيه أن التكنولوجيا في تقديم وتسير الأعمال من شأنه التقليل من الفساد بالرغم من أننا لم نجد التطبيقات في هذا المجال أملا لنرى المزيد مستقبلا، ومنه تطرقنا إلى بعض التوصيات التي تهدف إلى وجوب بناء الأساس المادي الذي تتطلبه الإدارة الإلكترونية وتوفير كل الأجهزة المساعدة على ذلك وربط الشبكات بالإنترنت للمساعدة في توسيع تطبيق أسلوب الإدارة الرقمية .

الكلمات المفتاحية: الرقمنة ، الشفافية ، الإدارة الرقمية ،الإدارة الإلكترونية ، الفساد الإداري ، التكنولوجيا

Summary:

Our memorandum aims to study the issue of digitization, which has received attention in the media arena on the one hand, and on the other hand, a modern topic that is at the forefront of the attention of researchers in law and various bodies of public authorities, and the pursuit of countries to enhance transparency and fight corruption in general and in particular by introducing digitization in the field of management, as Algeria, which targets information and communication technology, seeks to provide services that are characterized by speed of completion with the possibility of making them available to everyone in a climate that enshrines transparency and fights bureaucracy, in light of the world's advanced stage of knowledge, turbulent scientific progress and acceleration in various fields, especially in the field of communications and information technology, where it had a great role in transformation From traditional paper-based management to technology-based electronic management

In our study, we focused on the importance of the issue of digitization and its contribution to enhancing the transparency of the Algerian administration, which is of great importance in terms of transforming traditional management into digital management, as well as getting rid of paper transactions and combating administrative corruption of all kinds.

Our study highlights taking precautions to reach a result of digital management as a platform for the liberalization of transparency, integrity and creating public efficiency within departments through the publication of a set of organizations that would improve the management process and thus move away from various ethical practices. Given the scientific reality in which we find that technology in presenting and running business would reduce corruption, although we did not find applications in this field in the hope of seeing more in the future. From it, we touched on some recommendations that aim to build the

material basis required by electronic management and provide all assistive devices and connecting networks to the Internet to help expand Applying the digital management method.

Keywords: Digitization, Transparency, Digital Management, E-Governance, Administrative Corruption, Technology